LON 17779 DA

بسم الله الرّحمن الرحيم

October 1999. Issue No. 201

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

العدد ٢٠١، اكتوبر ١٩٩٩م، جمادى الثانية/رجب ١٤٢٠ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

خيبة الأمل بالاصلاح مؤشر سلبي على احتمال تجاوز الازمة

يتساءل الكثيرون عن الاسباب التي منعت الامير من تنفيذ وعوده بالاصلاحات السياسية وانهاء حالة الطوارىء التي حكمت البلاد منذ العام ١٩٧٥، وما اذا كانت مرتبطة بالتوازن السياسي داخل العائلة الحاكمة ام بالامير شخصيا وعدم رغبته في الخوض في ما قد يحدث من متاعب للنظام الفاسد في ظل المحاسبة الشعبية، ام بالمشورات الاجنبية التي كثيرا ما تنطلق من الرغبة في الحفاظ على مصالح الجهات المشيرة وليس لاي اعتبار آخر. وملخص القول ان الشهور التي اعقبت استلام الشيخ حمد مقاليد السلطة لم تشهد اي تطور في مشروع الاصلاح الذي طال انتظاره. وعلى اساس ذلك فقد تبددت آمال الشعب باي انفراج ما دام رئيس الوزراء الحالي مهيمنا على الامور، وما دام الامير غير قادر على طرح مشروع خاص مغاير لمشروع عمه القمعي. وحتى اقرب المقربين للامير بدأوا يتراجعون عن مواقفهم التي كان الامل يغمرها، وأصبحوا يتحدثون بوضوح عن «ان من يعيش في هذه البلاد يستحق ما يحصل له». هذه النغمة لا تقتصر خطورتها على الناشطين من اطراف المعارضة، بل انها تمس كل شرائح المجتمع، ولا يمكن لسياسات التشويش او التمييز التي تمارسها السلطة منع تاثيرها الواسع ولا آثارها السلبية المتوقعة.

يعتقد النظام، مجسدا في رئيس الوزراء، بان الترويج لما يسمى «العهد الجديد» مع عدم القيام باي اجراء عملي تغييري، والتذرع بان الامير يحتاج الى المزيد من الوقت، وان ما حدث خلال الشهور الاخيرة الماضية يؤكد التوجه الاصلاحي، كل ذلك سوف يقلص مساحة الانزعاج داخل البلاد وخارجها من استمرار التوتر. ولهذا فقد رصدت الحكومة ميزانية ضخمة للعلاقات العامة مع شركات دولية لتسويق تلك الافكار وتجميد الضغوط الدولية التي تصاعدت في السنوات الاخيرة. وهناك فريق عمل كامل لمواجهة الاعلام المعارض للنظام في الداخل والخارج. كما ان هناك سياسات جديدة تهدف لشق صف المعارضة من اجل اشغالها واضعاف تاثيرها على الرأي العام العالمي. ولكن برغم ذلك فقد بقي الاهتمام الاعلامي والسياسي بالوضع البحريني مستمرا، واصبحت قضية البحرين واحدة من القضايا التي تثير اهتمام المراقبين بالمنطقة وشؤونها، وتشغل اذهان المهتمين بقضايا حقوق الانسان فيها. وهناك اليوم آلة دعائية حكومية كبيرة لها فروعها في البلاد وخارجها وتقضم ملايين الدنانير من موازنة الدولة وهدفها الاساسي بث المعلومات المغلوطة حول الوضع للتقليل من آثر الاعلام المعارض.

وثمة حقائق لا بد من ذكرها في هذا المضمار. أولها ان استمرار الوضع السياسي المتداعي لا يمكن التعتيم عليه بالوسائل الدعائية الجوفاء، وان الاهتمام الدولي سوف يستمر حتى يتحقق الاصلاح المنشود. فالوضع المتردي في البلاد مستمر منذ ربع قرن والدعاية الحكومية وحدها لا تجدي، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو اولا بالاعتراف بوجودها وثانيا باتخاذ قرارات حاسمة بالغاء احكام الطوارىء والقبول باعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني. وثانيها انه ما دامت هناك معارضة واعية داخل البلاد وخارجها فان آثر الدعاية الحكومية محصور بتاجيل المشكلة وليس علاجها، وبالتالي فهي تعمل بشكل متواصل لاطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة ما يجري. وفي هذا المجال فان استمرار الحكم بقوانين الطوارىء واعتقال الاطفا ل والشباب والاستمرار في ممارسة التعذيب على نطاق واسع والاستمرار في ابعاد المواطنين عن بلدهم، كل ذلك يجعل مهمة الحكومة مستحيلة. فلدى المعارضة منهج واضح في نقل الحقائق وطرح المطالب العادلة، وهي ملتزمة بذلك المنهج الذي حقق للشعب نجاحات واسعة خلال السنوات الماضية. وعلى سبيل المثال فقد تنجح الحكومة في تاجيل وفد من هذه الجهة او تلك ولكنها لن تستطيع اسكات جميع الجهات الدولية الى الابد. فالشعور العام بوجود ازمة في البحرين يجعل مهمة الحكومة صعبة للغاية، وحل ذلك لا يتحقق الا بالتعاطي الايجابي مع القضية وليس بالسكوت عليها وغض الطرف عنها. وثالثها ان محاولة التعتيم على حقيقة ما يجري من الحقائق الاخرى او حجبها او تجاوزها سوف يضاعف المشكلة ولا يمكن ان يكون حلا، وعليه فان الاعلام الدعائي محدود التاثير ولا يمكن ان يكون بديلا للعمل النضالي ا لمتواصل.

لقد كان شعب البحرين متفاعلا مع الامير في بداية عهده آملا ان يكون هناك مدخل جديد للازمة وان يكون قادرا على اتخاذ قرارات مهمة تخرج البلاد من ازمتها وتعيد الثقة المفقودة بين شعب البحرين وآل خليفة بشكل يؤدي الى التطبيع بين الطرفين.

○ استمر خلال الشهر الماضي الحصار المفروض على الشيخ الجمري منذ اخراجه من الزنزانة الصغيرة الى السجن الكبير. فلم يسمح لاحد بزيارته، ومنع الناس من دخول منزله الا افراد العائلة المباشرين. ولا يسمح له بالخروج بشكل عام، واذا خرج احيانا تلاحقه سيارات المخابرات في كل مكان. وما يزال منع علاجه ساري المفعول مع العلم بان صحته في حالة تدهور مستمرة. وربط رئيس الوزراء رفع الحصار المفروض على الشيخ بقيام الشيخ بزيارته في مكتبه، الامر الذي لا يراه الشيخ امرا ضروريا. وكرر مبعوثو رئيس الوزراء هذا الشرط الى الشيخ مرارا.

○ وعلم كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ يناير ١٩٩٥ بدون تهمة او محاكمة يعاني من عدد من الامراض وانه مهدد بفقدان النظر ولا يحصل على عناية طبية مناسبة. وذكرت مصادر مطلعة أن الاستاذ عبد الوهاب يعاني من مرض السكر كذلك وانه يتعرض لضغوط شديدة لاجباره على التوقيع على افادات مزورة والتنازل عن المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ١٩٧٥. ويشاركه في المعتقل عدد من الرموز السياسية والدينية وبعضهم يعاني من امراض مماثلة مثل الشيخ حسين الديهي الذي يزداد نظره ضعفا مع مرور الوقت وفقدان العناية.

○ استمرت الاعتقالات التعسفية في الشهر الماضي وطالت عددا كبيرا من المواطنين، بينما لم تسجل افراجات تذكر. وطالت الاعتقالات عددا من الاطفال. واكدت الارقام ان بعض الاطفال الذين اعتقلوا وعذبوا لم يتجاوز عمرهم السابعة. كما تكررت جرائم الاعتداء على منازل المواطنين في ساعات متأخرة من الليل بهدف ادخال الرعب في نفوس العائلات وترويع الآمنين. واستمر منع المواطنين من العودة الى البلاد. وعبر المراقبون عن استيائهم من التبريرات التي تقدمها الحكومة لتبرير ذلك المنع وادعاءاتها بان العائدين ليسوا بحرينيين وانهم يحملون جنسيات دول اخرى. غير ان حقائق الواقع تؤكد ان

البحرينية في المطار قبل اعادة ترحيلهم قسرا.

○ علم ان زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي كان مخططا لها في هذا الشهر (اكتوبر) قد تم تأجيلها حتى شهر اكتوبر من العام المقبل. جاء ذلك التطور بعد محاولات مكثفة قام بها غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية وديفيد جامب، المستشار البريطاني لجهاز التعذيب البحريني. وقالت المصادر ان هذا التأجيل فرضته حكومة البحرين برفضها السماح للوفد بالتوجه الى البحرين، وذلك في محاولة لاخفاء الادلة على ارتكابها جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. وعبر حقوقيون عن انزعاجهم من هذه السياسة التي لا يمارسها عادة الا الانظمة الاستبدادية.

○ تكثفت عملية استقدام المرتزقة الى البلاد في اطار سياسة التغيير الديمغرافي التي تنتهجها الحكومة. وقد أعطيت جوازات السفر البحرينية لآلاف من البدو السوريين وبدو الجزيرة العربية خصوصا من قبيلة الدواسر. وتزامن ذلك مع عدد من الاجراءات ذات الصفة الطائفية مثل اقالة السيد عبد الحسن ابو حسين، وكيل وزارة الاعلام، ونشر مقالات وتعليقات في الصحافة المحلية تهاجم طائفة كبيرة من المواطنين وتصفهم ب «ضرب القوقاز» و «الصهاينة».

○ قامت حكومة الكويت بتسليم مواطنين بحرينيين الى جهاز التعذيب البحريني بدون اي مبرر. وأطلق سراح الشخصين بعد التحقيق معهما. وبرغم تعذيبهما الشديد لم يستطع الجلادون اثبات اية تهمة بحقهما. واعتبرت تلك الخطوة انتهاكا صارخا لحقوق الانسان واعتداء على حريتهما واساءة للعلاقات بين الشعبين الكويتي والبحريني. وفسرها المراقبون بانها جاءت في اطار صفقة سياسية قامت حكومة البحرين بموجبها بالوقوف بجانب الكويت في سياستها تجاه العراق. ويسود اوساط المهاجرين البحرينيين في الكويت شعور بالقلق وان حكومة البحرين ربما نجحت

نحو خليج أكثر أمنا في القرن المقبل

الخريطة السياسية في منطقتنا الخليجية تبدو متقلبة كرمال الصحراء على كل مستويات العلاقات لسياسية، سواء منها ما يتعلق بالداخل او الخارج. ولا تبدو منظومة مجلس التعاون الخليج قادرة على منع هذا التقلب ولا على وضع تصورات واضحة حتى حول القضايا المشتركة والعلاقات العامة لدى جميع هذه البلدان. وبالتالي فان ما يقال عن الامن المشترك كثيرا ما يكون شعارات اعلاميا لا تصدقه الوقائع. وتبدو مصالح كل دولة من دول المجلس هي التي تحدد سياسات تلك الدولة بكل ابعادها. وبالتالي فانه برغم تشابه هذه الدول في الكثير من الميزات فان تباين آراء القيادات السياسية تجعل من الصعب طرح تصورات مشتركة للعلاقات الخارجية والتحالفات وكذلك نمط الحكم الداخلي. وعليه لا يبدو مجلس التعاون الخليجي تحالفا ثابتا وقادرا على تجاوز الخلافات التي كثيرا ما تظهر الى السطح، خصوصا بعد ان ظهرت تحالفات جديدة تتعلق ببعض دوله.

فعلى الصعيد الداخلي يبدو التباين في نظرة كل حكومة خليجية لاسلوب الادارة المطلوب للتعاطي مع الشأن الداخلي واضحا. وما يقال عن «الموروثات» الثقافية والاجتماعية التي تحول دول تطوير نظم الحكم ليس سوى كلام فضفاض لا يوجد في حقائق الواقع ما يدعمه. فاذا كانت هذه الاطروحة تهدف لتشبيث الاستبداد والحكم الوراثي المطلق ومنع المشاريع الديمقراطية، فان بعض الدول الخليجية يجرب منذ فترة انماط ادارة متباينة احيانا، ويشمل بعضها اطروحات انتخابية متميزة. وبينما تصر بعض بلدان الخليج مثل البحرين على ان الاستبداد هو النمط الذين يناسب منطقتنا اعتمادا على تراثها وموروثها الحضاري، فان عائلات حاكمة اخرى تسعى للحكم وفق أطر فيها شيء من التجديد ووعي الواقع واعتراف بعدم صلاحية الحكم الاستبدادي الذي حكم المنطقة منذ قرابة المائة عام او اكثر. فمجالس الشورى بمعناها الذي طرح في السعودية والبحرين مثلا لا تمثل منظومة سياسية واضحة المعالم ومقبولة من قبل الاطراف التي يهمهما امر المنطقة سواء من خارجها ام من ابنائها، وبالتالي فهي بحاجة لا ادة نظر وتغيير جوهري. ورفض الانفتاح السيسي القائم على قدر من الممارسة الديمقراطية سباسة خاطئة لا يمكن ان يمثل بديلا لما يطالب به المواطنون في المنطقة. صحيح ان شعوب بلدان المنطقة يتباينون في مواقفهم ازاء بعض التفصيلات ولكن بعد ان انتشر الوعي السياسي اصبح الجميع يطالب بانفتاح سياسي واصلاح اجتماعي شامل. ومنذ فترة تسعى دول مثل الكويت وقطر وعمان لتطوير آليات التمثيل السياسي فيها والتظاهر على الاقل بوجود حركة تطور سياسي ولو محدودة، والسبب في ذلك تصاعد الوعي الجماهيري المطالب بالتغيير من الداخل. فالحكومات القادرة على تطوير نفسها سوف تبقى وتزدهر، بينما رافضو التطوير سوف يجدون انفسهم خارج دائرة المصلحين والمغيرين. وكلما تأخرت مبادرات الاصلاح من قبل الانظمة ازدادت مساحة المطالبة الشعبية بالتغيير وتعمقت، بمعنى ان السماح بشيء من المشاركة الشعبية اليوم قد يوفر على النظام متاعب مواجهة المطالبة بتغييرات أشمل في المستقبل.

من جهة اخرى فان اطار التعاون السياسي بين بلدان المجلس ما يزال محدودا، ويمكن القول بان ما تواجه المجلس ودوله حتى من أقرب المقربين اليه. واذا كانت تجربة الاحتلال العراقي للكويت قبل تسعة اعوام قد كشفت هشاشة الوضع الخليجي وعجز المجلس كتحالف عسكري عن الدفاع عن نفسه او بعض اجزائه عندما يتعرض للخطر فان المقلق ان يغيب التفكير الاستراتيجي عن دائرة اهتمام الزعماء والحكومات فيقتصر التفكير على التصدي للمعارضات الداخلية ويكتفى بتوقيع اتفاقات الدفاع مع الدول الا خرى. وبرغم مرور قرابةالعقد من الزمن على الاحتلال العراقي للكويت ما تزال آثارها مستمرة حتى اليوم، وهي تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة. فمجلس التعاون الخليجي اليوم ليس مستقرا على رأي واحد تجاه العراق، بل ان هذا الموقف غير المتجانس أدى الى تفجر ازمات عديدة في العلاقات في ما بين دول المجلس نفسه. وجاءت ازمة السفينة التي ادعت الكويت قبل اكثر من شهر احتجازها بزعم انها تحتوي على ادوية وحليب اطفال وانها قادمة من العراق وان ذلك يفند مزاعم النظام العراقي حول المشاكل الناجمة عن الحصار الاقتصادي المفروض عليه من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها، لتؤكد الانشقاق بين دول المجلس ازاء قضية العراق. فقد ردت الامارات على تلك المزاعم بان السفينة المذكورة كانت تحمل فعلا ادوية وحليب اطفال ولكنها كانت متوجهة من دبي الى الكويت وان بضاعتها مملوكة لشركة كويتية. وبغض النظر عن صحة اي من الروايتين فان الخلاف الخليجي – الخليجي ازاء العراق آخذ بالتوسع. وتتصدر الامارات اليوم دعوات التطبيع مع العراق في مواجهة السياسة الكويتية الرافضة للتطبيع. واذا كانت البحرين قد وقفت مع الكويت فانها قد أغضبت دولة الامارات من جهة اخرى.

وكذلك العلاقات مع ايران اصبحت نقطة ساخنة في العلاقات ما بين دول المجلس. فالسعودية والكويت متحمستان للعلاقات مع ايران، بينما ترى الامارات ان تلك العلاقة سوف تكون على حسابها، ولا يكاد يخلو الاعلام الاماراتي يوما من طرح قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين ايران والامارات. وتجد الد ل الخليجية الاخرى نفسها في ازمة سيا ... لان اي موقف تتخذه ازاء العراق او ايران سوف يؤدي الى تعمق الازمة في ما بين دول المجلس بسبب اختلاف النظرات لما هو واقع. وجاء تحسن العلاقات الايرانية – السعودية في العامين الاخيرين ليفتح صفحة جديدة في المنطقة بعد عقد الثمانينات الذي شهد ذروة الخلافات والحرب الباردة بين ضفتي الخليج بسبب استمرار الحرب العراقية – الايرانية وموقف دول المجلس الداعم للعراق. وتشعر الامارات ان تلك العلاقات من شأنها التأثير سلبا على قضية الجزر التي تثيرها بقوة في المحافل العربية والدولية. ويلاحظ المراقبون ان مصر هي الدولة العربية الاكثر حماسا لقضية الجزر وطرحها على الصعيد العربي بشكل قوي. لكن مصر هي الاخرى تبحث عن صيغة للعلاقة مع ايران خصوصا ان الرئيس الايراني السيد محمد خاتمي يرغب في تطوير علاقات بلاده مع الدول العربية. ولا شك ان التقارب السعودي – الايراني قد ساهم بشكل مباشر في تحسين اسعار النفط في الشهور الاخيرة وجنب المنطقة كارثة اقتصادية محتومة.

ويلاحظ المراقبون ان هناك الآن جيلا من الرموز السياسية في دول الشرق الاوسط يستعد لاستلام للسعودية) وكل من رفعت الاسد (القريب له بالمصاهرة) وبرزان التكريتي، الشقيق غير القريب لصدام حسين. ومع تغير زعامات المنطقة العربية بعد وفاة الملك حسين والملك الحسن الثاني، فقد أصبحت المنطقة على ابواب القرن الجديد بروح يشوبها الحذر خصوصا مع استمرار التداعي الاقتصادي وتصاعد الازمات المحلية بسبب غياب الاصلاح السياسي. والمشكلة في الامر ان الولايات المتحدة هي الاكثر حماسا لاستمرار الوضع القائم وعدم احداث اي تغيير فيه خصوصا مع رغبتها في فرض صيغة سلمية على المنطقة توفر للكيان الاسرائيلي شرعية سياسية واقتصادية فيها. ويرى المراقبون أن مرحلة الجيل الجديد من الحكام العرب قد بدأت وان هناك استحقاقات سياسية كثيرة مترتبة على هذا الجيل الجديد من الحكام. ولكن المشكلة ان الحكام الجدد ليس لديهم برامج عمل مختلفة جدا عما لدى آبائهم، بل انهم في الاعم الاغلب من صنع الجيل القديم وشاركوا في صيانة الانظمة السياسية والحفاظ عليها. ولم يبد ان لهؤلاء الحكام برامج عمل جدية، وربما كان بعضهم أسوأ من والده. ومغ غياب دور الشعوب في صنع القرار السياسي فان الجيل الجديد من الحكام غير متحمس للتغيير الحقيقي، الامر الذي يعني استمرار التوتر الاجتماعي والسياسي في البلدان التي تبحث عن استقرار وامن.

وفي الوقت الذي يحاول فيه قادة مجلس التعاون الظهور بمظهر التفاهم والتقارب والتخطيط المشترك فان ما سجلته التطورات حتى الآن لا يشير بقوة الى هذه الظاهرة، الامر الذي قد يؤدي الى استمرار الشكوك المتبادلة والوقوف بوجه من يدعو الى التغيير حتى لو كان من داخل اعضاء المجلس. وعلى سبيل المثال كانت محطة «الجزيرة» القطرية على جدول اعمال اجتماع وزراء الاعلام الخليجيين الذي عقد الشهر الماضي في ابوظبي. ونوقشت سياسات تلك المحطة بشكل واسع وادى التراشق بين المسؤولين القطريين ونظرائهم الخليجيين الى تصعيد الموقف والتشكيك المتبادل في النوايا والاعمال. وتواصل الضغط على قطر لتغيير سياسة المحطة المذكورة وجعلها اداة اخرى من ادوات الدعاية، الامر الذي لم توافق عليه الدوحة.

ان بودنا التطلع للقرن الميلادي الجديد بروح أكثر أملا وتطلعا لغد أفضل في ظل نظام تعددي يحترم الانسان وافكاره ومبادئه ولا يجبره على عمل شيء ما لم يكن راضيا به. ان منطقة الخليج بحاجة لاستقرار وأمن، وان هذا الاستقرار والامن لا يوفرهما الا ابناؤه. اما الاجانب فلا ينطلقون الا بهدف تأمين مصالحهم أولا، ولا تقع مصالحنا ضمن استراتيجيتهم. والحكام مدعوون للانفتاح على شعوبهم بوعي وثقة، والتخلي عن سياسات التعامل مع هذه الشعوب على اساس العقاب والانتقام، كما يحدث في البحرين اليوم. ولقد كان أمل شعب البحرين أن يكون حاكمه الجديد قادرا على تحمل مسؤولية التغيير والاصلاح، ولكن يبدو انه عاجز عن ذلك تماما، حيث لم يطرح مشروعا اصلاحيا واحدا في المجال السياسي، واكتفى بدعم عمه في كل موقف اتخذه حتى لو كان ضد مصلحة البحرين وشعبها. بالحرية وحدها تتحرر بلداننا من ربقة الاستعمار والاستغلال والقوى التي تخطط للنيل من امتنا، ولا بد لهذه الحرية من ان تصبح مشروعا

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ١٩٩٩

٢٧ أغسطس

● أكدت مصادر صحافية ان حكومة البحرين اتفقت مع شركة بريطانية للعلاقات العامة على مشروع لتحسين صورة حكومة البحرين في الاعلام البريطاني. وقالت المصادر ان المشروع يهدف الى «تقديم صورة اعلامية أفضل عن البلد وحكومته واحباط محاولات المعارضة التي تتهم السلطات بانتهاكات حقوق الانسان والقيام باعمال غير مشروعة وعقد صفقات غير مرغوبة». وذكرت المصادر «ان قيمة عقد الدعاية تقدر بنحو خمسة ملايين جنيه استرليني ويمتد لمدة سنتين، ويشمل إعداد مقالات ونشر اخبار واجراء تحقيقات اعلامية».

● وعلم من جهة اخرى ان الحالة الصحية للشيخ الجمري تتداعي بشكل تدريجي بسبب قرار رئيس الوزراء بمنع اي مستشفى من ابقائه للفترة التي يحتاجها العلاج. وعندما ذهب الى المستشفى الدولي يوم امس لعلاج اذنه اليسرى التي أصيبت بالعطب نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له خلال اعتقاله، اعتذر مسؤولو المستشفى عن توفير العلاج اللازم له. وتحتاج العملية المطلوبة الى ابقاء الشيخ خمسة ايام في المستشفى، وهو ما لا يسمح به رئيس الوزراء. ويعرف الجميع ان هذا المنع محاولة يائسة من الحكومة لاجبار الشيخ على زيارة رئيس الوزراء في مكتبه، الامر الذي يرفضه الشيخ الجمري بشكل قاطع. وهناك خشية حقيقية على حياة الشيخ خصوصا بعد التهديدات التي أصدرها عادل فليفل مؤخرا للشيخ.

● وعلم من جهة اخرى ان التعذيب ما يزال سياسة رسمية يمارس على نطاق واسع كاجراء روتيني بحق المواطنين. و علم ان بعض الاطفال الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي واطلق سراحهم بعد بضعة ايام تعرضوا لتعذيب وحشي، وان بعضهم لا يستطيع المشي او الوقوف على قدميه. ويستمر التعذيب برغم تصديق الحكومة على معاهدة منع التعذيب الدولية. وقد ناشدت المعارضة ضحايا التعذيب توثيق معاناتهم والتعذيب الذي تعرضوا له من حيث الزمان والمكان والاشخاص الذين ارتكبوا جريمة التعذيب واسم السجن الذي حدثت فيه تلك الجريمة، وتقديمها الى الجهات المختصة للامم المتحدة. واكدت المعارضة ان التصديق الحكومي على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب يسمح لضحاياه وللجان الامم المتحدة المختصة بالخوض في معاناة المعتقلين ومدى تعرضهم للتعذيب، وان حكومة البحرين ملزمة بعدم التعرض بالسوء لمن يرفع شكاوى ضد المعذبين. واذا فعلت ذلك فسوف تتعرض لغضب دولي قد يؤدي الى عزلها في المستقبل.

● وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء استحوذ مؤخرا على قطعة من الارض تعادل مساحة العاصمة تقريبا وتمتد عرضا من الميناء القديم (الفرضة) شرقا حتى فندق الميريديان غربا، وتمتد داخل البحر مسافة طويلة. واشارت تلك المصادر الى ان الامير سوف يغض الطرف عن فعل عمه لكي لا يغضبه. ويمتلك رئيس الوزراء ثروة كبيرة تتزايد باضطراد على حساب ابناء البحرين. وذكرت تلك المصادر ايضا ان رئيس الوزراء عين شخصا من قبيلة الدواسر ليكون مسؤولا عن تجنيس اكبر عدد ممكن من ابناء القبيلة، وذلك في محاولة يائسة لتغيير المعادلة السكانية في البلاد. واعتبر المراقبون هذه الخطوة جريمة بحق شريحة كبيرة من ابناء البحرين.

● وفي جنيف تواصلت في الايام القليلة الماضية مداخلات المنظمات غيرالحكومية في شجبها انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. فقد تحدث السيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، باسم منظمة Liberation وتطرق بشيء من التفصيل للانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في البحرين. وذكر معاناة الاطفال وغياب الديمقراطية واستمرار القمع السلطوي. وحظيت المداخلة باعجاب الحاضرين واثارت اهتمامهم ازاء ما يجري في تلك البلاد.

٣١ أغسطس

● لاحظ المراقبون تصاعد وتيرة التعذيب في الاسابيع الثلاثة الماضية، وبالتحديد منذ تصديق الحكومة على المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب. فقد تعرض عدد من الاطفال والشباب الذين اعتقلوا قبل اسبوعين لتعذيب وحشي، وخرج بعضهم من السجن وهو لا يستطيع المشي او حتى الوقوف. وقال احد المواطنين انه رأى على جسد ابن عمه آثار التعذيب واضحة وانه بقي بضعة ايام عاجزا عن السير على قدميه المتورمتين. وفي ٢٢ اغسطس قامت مجموعة من الجلادين والمرتزقة برئاسة ملازم اول خميس سهل باستدعاء الشاب يوسف الوزير، ١٩ عاما (من منطقة عالي)، وأمر بقية المعذبين بممارسة ابشع انواع التعذيب بحقه. فقد علق من يديه ورجليه وضرب بالفلقة على جميع انحاء جسمه. تم ذلك داخل مكتب هذا المعذب. وبعد ذلك أخرج هذا الشاب الى ساحة خارج مبنى الادارة وكانت رملية ومليئة بالحجارة. وهناك أصدر خميس سهل أوامره الى بقية المعذبين بتعذيبه، فاحتوشوا الشاب ركلا بالارجل والاحذية ولطما بالايدي ثم جروه في الساحة بقسوة. وبعد ان أصيب الشاب بالاعياء الكامل أمره خميس سهل بشتم معتقداته فرفض، فبدأ التعذيب مجددا حتى اغمي عليه. وبعد ذلك نقل الى زنزانة انفرادية تشبه القبر، وبجنبها نفايات كثيرة تنبعث منها روائح نتنة تزداد سوءا في هذه الايام الحارة جدا. وبعد ان أشرف على الموت أعادوه الى زنزانته وهدده بعدم التكلم بأي شيء وعدم إطلاع أي شخص على ما حدث له. ويشارك في التعذيب عادة ضابط آخر هو الملازم ثاني علي خميس الرميحي. ويذهب هذا المعذب الى السجناء ويهددهم ويشتمهم ويضربهم بدون اي سبب.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة من البلاد. ففي يوم امس اعتقل الشاب علي المدحوب، من منطقة البلاد القديم ونقل الى مركز التعذيب، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن. وفي ٢٤ اغسطس اعتقل من المنطقة نفسها ثلاثة أطفال هم: عقيل احمد القيدوم، ١٦، محمد عبد الله مدن، ١٥، وصادق احمد علي، ١٥. وفي الساعات الاولى من ٢١ اغسطس اعتقل من منطقة الدراز الشاب السيد جعفر السيد مجيد السيد مهدي، ١٩، من منزله. وتعرضت شبابيك المنزل ونوافذه للتكسير، وأصيب الاطفال بالذعر حيث أستيقظوا

● وعلى صعيد آخر يتصاعد القلق ازاء صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة. وذكرت المصادر انه مريض ويعاني من الآثار الوخيمة لأوضاع السجن السيئة. ومن الامراض التي يعاني منها، حسب هذه المصادر، انه مصاب بضغط الدم والسكر بالاضافة لقصر النظر. وليس معلوما بعد ما اذا كان هذا التداعي في صحة الاستاذ عبد الوهاب ناجما عن سوء المعاملة والتعذيب ام انه انعكاس للاوضاع المزرية داخل الزنزانات وغياب الرعاية الصحية المناسبة. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية بحقوق الانسان التدخل على الفور لانقاذ حياة هذا الرمز الوطني، وبقية الرموز المعتقلين معه.

● كما ازداد القلق على حياة الشيخ الجمري المحروم من العلاج والرعاية الصحية منذ وضعه تحت الاقامة الجبرية قبل قرابة الشهرين. فقد أصبح مضطرا للذهاب الى المستشفى الدولي بوتيرة يومية بسبب الآلام التي يعاني منها، ولكن ادارة المستشفى ممنوعة من تطبيبه اذا كان ذلك التطبيب يتطلب بقاءه في المستشفى عدة ايام. وقد وجه الاطباء تحذيرات طبية اليه واعتذروا عن عدم علاجه بشكل ملائم لان العلاج الدائم يتطلب بقاءه في المستشفى، وهو امر غير ممكن. وحذرت المعارضة رئيس الوزراء من مغبة الاستمرار في سياسة حرمان السجناء من العلاج. كما حذرته من انه هو المسؤول شخصيا عما يحدث لاي مواطن داخل غرف التعذيب.

٢٦ أغسطس

● في حملة عدوانية شرسة اعتقلت قوات القمع في الساعات الاولى من صباح امس عددا من المواطنين من منطقة سترة الخارجية، وذلك في اعتداء وحشي على منازلهم. وعرف من بيان المعتقلين كل من: احمد سلمان آل عبود، ٢٧، علي سلمان آل عبود، ٢٤، حسين حميد آل عبود، ١٩، فاضل حميد آل عبود، ١٨، علي منصور عبد الكريم، ٢٨، عبد الحسين منصور عبد الكريم، ٢٧، عبد الزهراء منصور عبد الكريم، ٢٦، حسن منصور عبد الكريم، ٢٥، عبد النبي منصور عبد الكريم، وعبد الله منصور عبد الكريم. وحدث خلال العدوان ترويع للعائلات والاطفال وتم العبث بمحتويات المنازل وتكسير ابوابها.

● وتزامن مع هذه الاعتقالات التعسفية عدوان آخر على منطقة مركوبان التي اعتقل منها الطفل ابراهيم عبد النبي حبيب، ١٥. وكان هذا الطفل من بين الذين أطلق سراحهم في اطار ما سمي «المكرمة الحكومية». ويلاحظ ان رئيس الوزراء مصمم على قلب تلك الخطوة وإعادة اعتقال الذين شملتهم. وقد اعتقل عدد من هؤلاء في الاسابيع القليلة الماضية. وفي ٢١ اغسطس اعتقل من منطقة الديه الشاب عبد النبي عبد الله فخر، ٢٨ واطلق سراحه في اليوم التالي بعد ان تعرض لتعذيب وحشي رهيب. ومن منطقة عالي اعتقل الاسبوع الماضي طفلان هما: محفوظ حسن محفوظ، ١٥، وحسين علي حسين حبيب، ١٥. وتؤكد هذه الاعتقالات التعسفية استمرار القمع السلطوي ضد المواطنين واستمرار الازمة السياسية خصوصا ان اية خطوة جديدة على الصعيد السياسي لم يتم اتخاذها منذ صعود الامير الى السلطة قبل خمسة شهور تقريبا. وقد انتشر الشعور بالاحباط حتى ان كتاب الاعمدة في الصحف اليومية تراجعوا كثيرا في كتاباتهم عن الحديث حول الانفراج السياسي والدستور والانتخابات بعد ان أيقنوا ان «المشروع الاصلاحي» استهلك تماما باطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض الذين أنهوا فترات الحكم بالسجن التي صدرت ظلما بحقهم.

● واستمرت جريمة إبعاد المواطنين في الايام القليلة الماضية. فقد أبعدت السلطات قسرا عائلة الشيخ عبد النبي علي الدرازي لدى عودتها الى البلاد قادمين من طهران. وكانت العائلة قد وصلت الى المطار مساء الخميس الماضي. وفي المطار قال لهم المسؤولون انهم لن يدخلوا البلاد، وان عليهم الانتظار. وفي يوم الاحد الماضي، اي بعد اربعة ايام أخبروا بقرار إبعادهم بعد ان جددت جوازات سفرهم جميعا لمدة عام واحد. وكانت العائلة تتكون من سبعة اطفال مع والدتهم.

● ومن جهة اخرى أصدر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يوم السبت الماضي بيانا أدان فيه الاعتداء الذي استهدف مقر اللجنة العامة لعمال البحرين قبل اسبوعين. وبعث رسائل الى الامير ورئيس الوزراء وكذلك المدير العام لمنظمة العمل العربية يستنكر فيها ذلك الاعتداء ويطالب بالتحقيق في الحادثة. كما طالب باحترام الحقوق والحريات النقابية في البحرين. وكان المجلس قد اجتمع في دمشق في اطار جلساته الدورية. وساند المجلس مطالب الجمعية العمومية بشأن الحقوق العمالية وطالب حكومة البحرين بدعم تلك المطالب.

● وعلى صعيد آخر كان للمؤتمر الصحافي الذي عقد يوم امس بمبنى مجلس اللوردات البريطاني أثره الايجابي في الاوساط السياسية والاعلامية. فقد بثت محطة ANN الليلة الماضية وقائع المؤتمر ومقابلات مع كل من اللورد ايفبوري والدكتور منصور الجمري حول الوضع في البحرين. وشدد المؤتمر على ضرورة التركيز على المطالب السياسية وتجاوز الدعاية الحكومية حول بعض الافراجات. وقالوا ان الاعتقالات وانتهاكات حقوق الانسان انما هي من اعراض المشكلة السياسية وليست جوهرها.

● وقد أصدرت لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بيانا مشتركا بمناسبة مرور ٢٤ عاما على حل المجلس الوطني في البحرين اكدت فيه المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وطالبت اللجنة فيه باحترام حقوق الانسان ومحاربة الفساد المتجسد في التعدي على الاموال العامة وتفشي الرشاوى والتمييز بين المواطنين على مختلف المستويات وفي كل المجالات والبطالة وازمات الكهرباء والماء وفرض الضرائب والرسوم المختلفة وزيادتها بين فترة واخرى. وقال البيان: «بهذه المناسبة نثمن مواقف جميع الاشقاء والاصدقاء من شخصيات واحزاب ومنظمات سياسية وحقوقية التي وقفت الى جانب نضال شعبنا، ونطالبها بالمزيد من حملات التضامن والاسناد لنضال شعبنا العادل حتى تتحقق الاهداف المشروعة التي عبرت عنها العريضة الشعبية..... اننا في هذه المناسبة المؤلمة نناشد ابناء شعبنا وقواه الوطنية تعزيز الوحدة ورص الصفوف والاصرار على تحقيق مطالب الشعب العادلة بالطرق السلمية والعلنية وعبر

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ١٩٩٩

٢ سبتمبر

● حظيت مداخلة الاستاذ عبد الرحمن النعيمي عبر قناة «الجزيرة» يوم أمس الاول باعجاب المشاهدين نظرا لما احتوته من حقائق وارقام حول قوانين الطوارىء في البحرين. ومما جاء في تلك المداخلة: «لدينا في البحرين حالة طوارىء منذ سنة ١٩٥٦، وهذا يعني ان هناك حالة طوارىء على مدى ٤٣ سنة. وفي تلك السنة فرض على البلاد قانون باسم «قانون الامن العام»، وفي ١٩٦٥ فرض قانون آخر أيضا بهذا الاسم. وفي ١٩٧٤ فرض قانون أمن الدولة الي لا يزال ساري المعفول... وقد ثبت ان هذه القوانين لا تحل الازمات بل تفاقمها، والدليل على ذلك ما يجري في البحرين منذ ١٩٩٤. فالناس يطالبون باعادة العمل بالمجلس الوطني والدستور والنظام يرفض العودة الى الدستور. فليس هناك اليوم الا حركة دستورية تطالب بما تحقق قبل سنة ١٩٧٥». وأضاف قائلا: «اننا نسمع دائما عن قانون أمن الدولة وليس أمن المواطن. فالانظمة تبرر لجوءها الى هذه القوانين بانها لمواجهة الخطر الخارجي. واعتقد ان التطور الموضوعي في مختلف البلدان العربية يفرض تخفيف هذه القوانين او الغاءها لكي تسود الحالة الطبيعية في المجتمع بدلا من الحالة الاستثنائية». وكان الاستاذ النعيمي يشارك في برنامج خاص حول قوانين الطوارىء في العالم العربي.

● ومن جهة اخرى استقبل خبر تعيين ثمانية عشر شخصا لمناصب أمنية في المنامة وضواحيها بقدر كبير من السخرية والاستهزاء. فقد صدر قرار حكومي يوم أمس بتعيين هؤلاء الاشخاص ضمن التشكيلة الامنية التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد قبل ثلاثة اعوام، حيث تم تحويلها الى اربع محافظات أمنية تابعة لوزارة الداخلية. وتم اختيار الثمانية عشر على اساس الولاء الشخصي لرئيس الوزراء والاستعداد لتقديم الخدمات التي يطلبها جهاز التعذيب الحكومي. وعبر احد السياسيين المخضرمين عن هذه الخطوة بقوله: «انها خطوة لتكريس سياسات القمع وتثبيت دعائم الدولة البوليسية». ووصف الاشخاص المعينين ب «النواطير» اي «الحراس»، خصوصا ان دائرة كل منهم صغيرة جدا وان دورهم لا يعدو دور الحارس الذي يراقب من حوله ويرفع بذلك تقرير الى وزارة الداخلية. وعبر ناشطون حقوقيون عن قلقهم من تحويل البلاد برمتها الى تشكيلة امنية متداخلة يصعب تفكيكها في حال الانفتاح السياسي المنشود. وقالوا ان البحرين بلد صغير لا يحتاج لكل هذه الترتيبات الامنية والادارية، وان الحل السياسي يوفر على البلاد الكثير من الانفاق غير الضروري.

● وعلى صعيد آخر ورد في تقرير خاص بشركة أجنبية اسمها «مساحون قانونيون ومستشارون للعقارات» تعمل في البحرين انه في خلال السنوات القريبة جدا سوف يزيد معدل العقارات الشاغرة من ٩ الى ٣٠ بالمائة. وهذا سوف يسبب كارثة للتجار والمستثمرين المستقلين الذين يكتسبون من هذه التجارة. ويرجع السبب الى دخول المؤسسات الحكومية في هذا المجال مثل مجمع السيف الذي تملكه وزارة الاسكان، ومجمع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتوسعة مشروع الشاليهات والدكاكين المتفرقة التي تملكها البلدية في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من رداءة الخدمات في هذه المؤسسات. ومن أسباب هذا التدني في الخدمات ترديد المسؤولين الحكوميين عبارة «ما فيه ميزانية». وكذلك دخول الوزراء وكبار الاسرة الحاكمة المستفيدين من دخل النفط في هذه التجارة وتفويت الفرصة على التاجر العادي. وتجدر الاشارة الى ان «الخبراء» الاجانب يسكنون في مجمعاتهم السكنية وتدفع الوزارات الايجار وهي التي تحدده كذلك.

● وعلى صعيد آخر ما يزال الحصار على منزل الشيخ الجمري مفروضا بقوة السلاح. وكررت المصادر تأكيداتها بشأن استمرار تداعي صحة الشيخ الجمري ومنع علاجه بصورة لائقة. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ حياة الشيخ الجمري وذلك بالتدخل لدى سلطات البحرين ومطالبتها برفع الحصار المفروض عليه والسماح للمستشفيات باستقباله وعلاجه. كما طالبت برفع الحصار المفروض على منطقة كبيرة من بني جمرة فورا.

٦ سبتمبر

● تصاعد القلق على حياة الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد الرموز الشعبية المعتقل منذ يناير ١٩٩٦ وعضو لجنة العريضة الشعبية، بعد ان تواترت الانباء عن تداعي صحته في الاسابيع الاخيرة. وذكرت التقارير ان الاوضاع الصحية السيئة في زنزانات التعذيب أدت الى اصابته بعدد من الامراض من بينها ارتفاع نسبة السكر في الدم ومشاكل في العينين، بالاضافة الى آلام في مواقع متفرقة من الجسم. ويعتبر الاستاذ عبد الوهاب حسين «سجين رأي»، ويرفض التنازل عن المطالب الدستورية التي ينادي بها. ولهذه الاسباب يرفض جهاز التعذيب الافراج عنه وعن بقية الرموز الشعبية والمعتقلين السياسيين. وقد ناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر لزيارته على الفور والضغط على مسؤولي جهاز التعذيب لتوفير علاج مناسب له والافراج عنه بعد ان تجاوزت فترة اعتقاله السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة كحد أقصى لوقف اي مواطن. وعبر حقوقيون دوليون عن مخاوفهم من وجود سياسة حكومية لتصفية رموز المعارضة جسديا وذلك بمنع علاجهم واساءة معاملتهم في الزنزانات. ويعاني الشيخ الجمري كذلك من حالة صحية متداعية يحتاج علاجها الى ما بين شهرين وثلاثة شهور. وحتى الآن فقد رفضت المستشفيات توفير العلاج اللازم للشيخ امتثالا لاوامر رئيس الوزراء.

● وفي الوقت نفسه اكدت مصادر مطلعة استمرار تعذيب الكثيرين من معتقلي سجن جو بشكل منتظم ولأتفه الاسباب. وقد تكشف التعذيب مؤخرا برغم تصديق الحكومة على المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب الدولية. وعلم ان كلا من محمود الحلواجي ومحمد خاتم نقلا الى السجن الانفرادي بعد رفضهما استقبال عائلتيهما احتجاجا على تردي المعاملة داخل السجن. وقد تعرضا لتعذيب شديد استمر عدة أيام. وعرف من بين المعتقلين الذين تعرضوا لتعذيب مكثف في الفترة الاخيرة كل من علي العصفور والشيخ صادق الدرازي. وذكرت المصادر كذلك ان الشاب شاكر جاسم مزعل، ٣٢ (من منطقة الديه) والمعتقل منذ اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة يعاني من مضايقات تعسفية بشكل اكبر برغم المرض الذي تقديم اية مساعدة صحية له. وتتكرر حالات الصرع لهذا الشاب في زنزانته ولكن المعتقلين الآخرين لا يستطيعون تقديم مساعدة حقيقية لكي يشفى من المرض.

● ومن جهة اخرى اتخذت وزارة الكهرباء والماء قرارا تعسفيا بفصل ستة عشر مواطنا من وظائفهم. وجاء قرار الفصل في رسائل استلمها هؤلاء في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه اعادتهم الى وظائفهم بعد ان اطلق سراحهم من السجن. وكان رئيس الوزراء قد طلب من وزارات الدولة اعادة كل من يطلق سراحه من السجن الى وظيفته. وكان هؤلاء جميعا قد أطلق سراحهم بعد القرار الحكومي الذي أضفى الاعلام الرسمي عليه حجما اكبر من حقيقته. وعبر مراقبون في المنامة عن استغرابهم من صلافة النظام الذي يطلق رموزه تصريحات تبدو ايجابية، بينما يصدر هؤلاء الرموز قرارات منافية لتلك التصريحات تماما. وتساءل عن مصداقية تصريحات رئيس الوزراء في ضوء هذا التطور التعسفي الخطير. وليس معلوما بعد ما اذا كانت اللجنة العامة لعمال البحرين ستتخذ موقفا قويا ضد قرار الفصل خصوصا ان له ابعادا خطيرة على الحركة العمالية في البلاد بشكل عام.

● ومن جهة اخرى اكد عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب بوزارة الداخلية، ان المختارين الذين عينهم رئيس الوزراء للمنامة، له بعد أمني مرتبط بجهاز التعذيب. جاء ذلك في مؤتمر صحافي يوم أمس امام عدد من موظفي الجرائد المحلية. وقد نوه هذا المعذب بدور المختارين في العمل والسهر على راحة المواطنين وأمنهم واستقرار حياتهم. وقال: «ان العملية الامنية مقصود بها استتباب الامن وراحة المواطنين وبذلك فان الهدف واحد من عمل المختارين وجهود أجهزة الامن». ونسبت صحيفة «أخبار الخليج» الرسمية اليه ربطه «ربطا ذكيا بين مهمات المختارين وبين أجهزة الامن في الدولة باعتبار ان الهدف الذي تستهدفه الجهتان واحد». وقال: «ان المختارين ورجال الامن مكاتبهم وأماكنهم مفتوحة، فهم شركاء في العملية الامنية وذلك وفقا لتعليمات سعادة وزير الداخلية وسعادة وكيل الوزارة». وهذا التاكيد جاء في وقته المناسب حيث كشف للمواطنين المهمة الحقيقية لهؤلاء المختارين الذين يسميهم بعض أبناء الشعب «نواطير»، اي حراس شخصيين لأفراد العائلة الحاكمة.

٧ سبتمبر

● عبر اعضاء برلمانيون بريطانيون هذا اليوم في اتصال مع المعارضة عن انزعاجهم الشديد بعد نشر حكومة البحرين اسماءهم مقترنة بعبارات مبتورة من تصريح وقعوا عليه قبل ستة اسابيع. فقد نشرت الصحف الرسمية المحلية في ٤ سبتمبر بعض المقاطع الصغيرة المحرفة من التصريح الذي وقع عليه هؤلاء البرلمانيون ونشر في السجل الرسمي للبرلمان البريطاني في ٢٧ يوليو الماضي. وحاولت وسائل الاعلام تضليل المواطنين بحقيقة ما جاء في تصريح اولئك البرلمانيين، حيث قالت انهم اشادوا بسياسات حكومة البحرين وسجلها في مجال حقوق الانسان. ولاحظ البرلمانيون الموقعون على ذلك التصريح ان حكومة البحرين نشرت ما يناسبها من عبارات وتجاهلت العبارات الاخرى، كما فعلت برسالة الرئيس كلينتون قبل ثلاثة اعوام. وفي ما يلي نص التصريح الذي وقع عليه البرلمانيون: «يهنيء البرلمان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لعمله الانساني الشجاع المتمثل باطلاق سراح ٣٠٠ سجين سياسي من بينهم الشيخ الجمري. انه عمل يعتبر بادرة طيبة يهدف للكشف عن تطور واستقرار وازدهار البلاد وشعب البحرين خلال عهد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ويتمنى (البرلمان) للامير الجديد والحكومة النجاح في الحفاظ على التقدم الثابت باتجاه الدولة الحديثة القائمة على اساس احترام حقوق الانسان وحكم القانون». وقال البرلمانيون اننا هنأنا المسؤولين على اطلاق سراح السجناء السياسيين وطالبنا بقيام دولة القانون واحترام حقوق الانسان وهو امر واضح في اذهاننا. وأشار مراقبون الى ان التطبيل الاعلامي لهذا التصريح الذي صدر قبل ستة اسابيع انما يؤكد شعور حكومة البحرين بفقدان الشرعية التي تبحث عنها وتحاول توفيرها بتشويه الحقائق والتصريحات والبيانات الصادرة عن الجهات الاجنبية.

● والجدير بالذكر ان البرلمانيين الاربعة الموقعين على البيان اعلنوا بجانب توقيعاتهم على البيان عن وجود مصالح شخصية بينهم وبين حكومة البحرين، وهم: لورانس كانليف وليندزي هويل وناجيجل ايفانز وهيلين جونز. فقد اعترف لورانس في سجل مصالح اعضاء البرلمان البريطاني بانه «حصل في اكتوبر ١٩٩٨ على مجوهرات من امير البحرين السابق». اما ايفانز فقد قال انه حصل على «هدية عبارة عن ساعة (روليكس) من امير البحرين السابق، تبرعت بها الى جمعية ماكميلان الخيرية». وقالت هويل: «حصلت في اكتوبر ٩٨ على هدية مجوهرات من امير البحرين».

● وعلى صعيد آخر انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية. ففي مناطق الدراز والقدم والسنابس غطت الشعارات الوطنية التي تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني جدران المنطقة، فيما هرعت قوات الشغب الاجنبية لشطبها بشكل عبثي، وشوهدت سيارات الشرطة يوم امس وهي تهرع مسرعة على شارع البديع باتجاه المنطقة.

● وعلم كذلك ان الشيخ علي الصددي الذي أطلق سراحه قبل بضعة اسابيع قدم يوم أمس الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة بتهم غير محددة. وكان الشيخ الصددي قد استمر في التعبير الحر عن رأيه بعد اطلاق سراحه، الامر الذي تعتبره الحكومة «تهديدا لامن الدولة». وتم تأجيل المحاكمة حتى العام القادم.

● وعلم أيضا ان وفدا من اللجنة الدولية للصليب الاحمر يضم تسعة اشخاص قام بزيارة الى البحرين في الفترة الاخيرة والتقى بعض السجناء. وذكرت مصادر مطلعة ان الوفد منزعج جدا من استمرار اساءة معاملة السجناء وتعذيبهم وسجنهم التعسفي. وقالت هذه المصادر ان الوفد غادر البلاد منزعجا نظرا لعدم تعاون سلطات القمع في البحرين مع مسؤوليه.

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ١٩٩٩

٩ سبتمبر

● اعلنت منظمة العمل الدولية مؤخرا قبول الشكوى التي تقدم بها اتحاد عمال البحرين واتحاد النقابات العالمي ضد حكومة البحرين. وجاءت الشكوى في ٢٩ بندا تناولت جميع المراحل التي تجاوزت فيها الحكومة الحقوق النقابية وشملت جميع القوانين والقرارات والممارسات التي تؤكد خرق وانتهاك الحريات والحقوق النقابية.، وشملت كذلك ردود الحكومة . جاء ذلك في اعلان منظمة العمل الدولية حول مواضيع الشكاوى المثارة في ٧/٩/١٩٩٧ و ٦/١/١٩٩٨ و ١٠/٢/١٩٩٨ و ١٦/٣/١٩٩٨ و ٣٠/١٢/١٩٩٨ و ٢٤/٢/١٩٩٩. وكان الاتهام بعنوان: الحكومة البحرينية تتنكر لحقوق العمال وتمنع النشاطات النقابية. وتتناول الشكوى القوانين والاجراءات البحرينية ضد العمال وتشكك في شرعية اللجان المشتركة وتؤكد ان هذه اللجان هي تحت السيطرة الكاملة للحكومة. وجاء رد الحكومة بعيدا عن الموضوعية والمنطق عندما قالت بان الادعاءات لا أساس لها من الصحة وان المنظمتين المذكورتين لا تأخذان بعين الاعتبار كون البلد جزيرة لا يتجاوز عدد قاطنيها ٦٠٠ ألف نسمة وان لدى الحكومة مبررات لانعدام وجود النقابات خاصة ان عدد العمال الاجانب كان يشكل ٩٠ بالمائة من مجموع العمال عندما أقر قانون العمل البحريني. وقالت اللجنة في توصياتها ما يلي: أ – تحث اللجنة الحكومة على اعادة النظر في القرارين رقم ٩ و ١٠ للعام ١٩٨١ اللذين صدرا تنفيذا لقانون العمل رقم ٢٢ لعام ١٩٧٦ وجعلهما يتفقان مع مبادىء حرية التنظيم. وتدعو الحكومة بان تواصل افادتها بالمعلومات في هذا الشأن. ب – وبصفة عامة تحض اللجنة الحكومة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان وبفعالية حق العمال في التنظيم بحرية وتدعو الحكومة ان تجعل تشريعاتها متفقة مع مبادىء حرية التنظيم، وتذكرها بان امكانيات المكتب الفنية للمساعدة متوفرة اذا رغبت في ذلك.

● ومن جهة اخرى يحيي المواطنون في الشهور الثلاثة المقبلة ذكرى مرور ٧٠٠ سنة على وفاة العالم الديني الكبير الشيخ ميثم علي ميثم البحراني المتوفي في العام ١٢٩٩ ميلادية. وقد اشتهر هذا العالم بعطاءاته الفكرية والفلسفية، وتتلمذ على يديه ثلة من العلماء الكبار من بينهم الخاجة نصير الدين الطوسي (الملا صدرا) والمحقق الحلي والعلامة ابن طاووس. ودرس الشيخ ميثم الرياضيات على يدي الملا صدرا. وله عدد من المؤلفات من بينها «قواعد المرام في علم الكلام» و «البرهان في تفسير القرآن». ويقع قبره بمنطقة الماحوز بالمنامة. ونظرا لمستواه الفلسفي، فقد كان موضوعا لبحوث علمية عديدة من بينها بحث خاص بجامعة لندن في العام ١٩٥٢ حصل باحثه بموجبه على شهادة الماجستير. ويتوقع ان تعقد ندوات ومحاضرات في البلاد لدراسة حياته وتراثه الفكري. وحسب بعض الباحثين فقد كان للشيخ ميثم البحراني آراؤه المهمة حول التمدن وطرق الادارة السياسية للمدينة، وبالتالي فقد سبق العالم الشهير ابن خلدون في نظريته السياسية. ويخشى ان تبادر الحكومة لمنع المواطنين من التعمق في دراسة هذه الشخصية الاسلامية العلمية البارزة لكي لا يتضح المستوى العلمي الذي ساد البلاد قبل احتلالها من قبل آل خليفة، والذي انتهى منذ مجيئهم.

● وعلى صعيد آخر تزداد حالة الشيخ الجمري الصحية سوءا يوما بعد آخر بسبب قرار رئيس الوزراء منع علاجه. ويشترك رئيس الوزراء على الشيخ الجمري زيارته في مكتبه كشرط لرفع الحصار المفروض على منطقته والتخلي عن قرار منع علاجه. وعندما يقوم الشيخ بزيارة المستشفى يعطى قروصا مهدئة لها آثارها السلبية، ولا يعالج من الامراض التي يعاني منها. ولا يرى الشيخ الجمري ضرورة لزيارة رئيس الوزراء خصوصا بعد ان تعرض لمعاملة قاسية خلال فترة السجن التي تجاوزت الخمسين شهرا.

● ومن جهة اخرى ينتاب المواطنين الكثير من الاسى بسبب نشر الحكومة الفساد على نطاق واسع في اوساط المجتمع. وتؤكد التقارير ان اعدادا كبيرة من المومسات (بعضهن من بلدان عربية) توافدت على البلاد في الشهور القليلة الماضية وانتشرت في عدد من المناطق. وتوفر الحكومة لهؤلاء تسهيلات كثيرة، وتشجعهن على الممارسات غير الاخلاقية.

● وذكرت مصادر مطلعة ان الغاء الامير مشروعه الاصلاحي الذي تحدث عنه في بداية عهده ستكون له انعكاسات سلبية على سمعة البلاد وعلى امنها واستقرارها. وقالت انه ما لم يتم التعاطي مع القضية السياسية بجدية وانفتاح فان الاجراءات الهامشية التي تتخذ احيانا لاحتواء آثار المشكلة لا تمثل حلا، وان البلاد لن تتطور وتستقر ما لم تتم اعادة العمل بدستور البلاد. واشارت المعارضة الى احتمال تطرق الامير في خطابه امام المجلس الشورى عند افتتاحه الشهر القادم الى انتخابات بلدية او انتخابات محدودة لاعضاء مجلس الشورى، ولكنها قالت ان هذه الاجراءات جميعا لا تحل الاشكال الذي فرضه تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، وأهابت بالامير اتخاذ قرار حاسم لتحقيق الاهداف الدستورية المنشودة.

١٣ سبتمبر

● اعتقلت الحكومة الكويتية المواطن البحريني عباس درويش، ٣٢، تمهيدا لتسليمه الى جهاز التعذيب في البحرين. وجاء اعتقال الشاب عندما ذهب هذا الشاب الى وزارة الداخلية من اجل بعض الاجراءات الامنية المطلوبة لاستمراره في وظيفته. وقد قضى هذا المواطن خمس سنوات في الكويت وعرف بين زملائه بحسن الاخلاق والسيرة. واصيب هؤلاء بالدهشة الشديدة عندما عرفوا ما حدث. واعتبرت مسرحية اعتقاله واحتمال تسليمه مقايضة بين حكومتي البحرين والكويت، حيث قاطعت الاخيرة اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم امس تضامنا مع الكويت وذلك بسبب رئاسة العراق للاجتماع. يذكر ان الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي كررت انتهاكها لدستورها وللمواثيق الدولية بمعاقبة المواطنين البحرينيين الذين يعيشون في اراضيها، بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية. وعلى مدى السنوات الاربع الماضية قامت بتسليم عدد من البحرينيين الى جهاز التعذيب البحريني، وهناك عدد من البحرينيين المعتقلين في سجونها ظلما وعدوانا.

● وفي القاهرة أصدر المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة تقريره السنوي عن اوضاع العدالة واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة عام ١٩٩٨، وشمل سبع دول عربية هي مصر واليمن والاردن وتونس والاردن والبحرين وفلسطين. ولاحظ التقرير ان في هذه الدول وصاية على القضاء وتقتيرا على السلطة القضائية في الموازنة واعتداءات على استقلال منهنة المحاماة بداية من منعهم من المثول والترافع ومنعهم من ممارسة المهنة ومرورا بالتحرشات والملاحقات الامنية وانتهاء بالاعتقال. وأوصى التقرير بعدد من ا لامور منها: ان تتضمن الدساتير العربية ضمانات لاستقلال القضاء، وتنقية الدساتير من كافة النصوص الاستثنائية التي تسبغ على المحاكم الاستثنائية صفة الجهات القضائية، وضرورة النص في الدساتير على تجريم الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، واطلاق حرية المحامين واستقلالهم بتنظيم شؤون مهنة المحاماة من خلال نقابات واتحادات حرة، وتضمين الدساتير حقوق المحامين اسوة بالقضاة وتجريم الاعتداء عليهم من اي جهة من جهات الدولة. وبرزت البحرين كواحدة من الدول السبع الاكثر انتهاكا لمبدأ استقلال القضاء والمحاماة.

● كما أصدرت وزارة الخارجية الامريكية تقريرها السنوي حول التمييز الديني في العالم، واعتبر التقرير ان هذا التمييز قائم في البحرين، وقال التقرير في هذا الخصوص: «ينص الدستور على ان الاسلام هو الدين الرسمي، ولكن مع ان الدستور ينص على حرية الدين، فان الحكومة لا تتحمل المعارضة السياسية من المجموعات او القيادات الدينية، وتفرض على المسلمين الشيعة والسنة قيودا حكومية ومراقبة».

● ومن جهة اخرى يسود في البلاد شعور بالغضب الشديد بعد ان قامت الحكومة بتجنيس عدد كبير من افراد قبيلة الدواسر بعد استقدامهم من السعودية، ومنحهم جوازات سفر بحرينية. وتسجل لكل من يطلب الجنسية من هؤلاء عنوانا في جزيرة حوار المتنازع عليها مع قطر. ويعطى هؤلاء مساكن جيدة وتوفر لهم كافة التسهيلات التي لا توفر في اغلب الاحيان حتى للمواطن. وتعتبر هذه السياسة جزءا من خطة الحكومة لتغيير التركيبة السكانية للبلاد.

● وعلى صعيد آخر فوجيء اصحاب المآتم بمنطقة سترة بطلب من صحيفة «الايام» بدفع مبالغ كبيرة ثمنا لاعلانات نشرت بعد وفاة الامير السابق باسماء هذه المآتم. ونشرت تلك الاعلانات بدون اتفاق مسبق مع هذه المآتم. ووجد هؤلاء انفسهم في ازمة مالية كبيرة. ونشرت تلك الاعلانات بمبادرة من وكيل وزارة الاعلام السابق، عبد الحسن ابو حسين الذي أقيل من منصبه مؤخرا. وجاءت اقالته بسبب خلافه مع عبد العظيم البابلي، المصري الجنسية والناطق الرسمي باسم آل خليفة. ويقول مطلعون على الامور ان الخلاف ناشيء عن رفض وكيل الوزارة اسلوب التضليل والتشويش الذي يمارسه البابلي.

● ومن جهة اخرى بدأ المخاتير الذين عينتهم وزارة الداخلية مؤخرا لدعم جهود جهاز التعذيب بمنطقة المنامة والذين يطلق عليهم المواطنون اسم «النواطير» عملهم، حيث استقبلوا المواطنين في مجالسهم وشرحوا لهم معنى «المواطن الصالح». وقال احد الذين حضروا تلك المجالس: «لقد عرفنا من هؤلاء ان سلامتنا لن تتحقق الا اذا كممنا افواهنا وأغمضنا عيوننا وأقفلنا عقولنا».

١٦ سبتمبر

● قامت حكومة الكويت يوم امس الاول بتسليم المواطن عباس درويش، ٣٢ عاما، الى جهاز التعذيب في البحرين. وجاءت تلك الخطوة تعبيرا عن شكر الحكومة الكويتية لحكومة البحرين على انسحابها من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة هذا الاسبوع تضامنا مع الكويت. ورأى حقوقيون دوليون في تلك الخطوة ابشع ما يمكن ان تمارسه حكومة بحق الانسانية حيث تتم التضحية بارواح البشر من اجل مكاسب سياسية محدودة. وسبق لحكومة الكويت ان سلمت مواطنين بحرينيين سابقا بدون اي مبرر، حتى ان بعضهم اطلق سراحه بعد تسليمه الى البحرين لعدم وجود اي اتهام بحقه. ورأى المراقبون في الخطوة الكويتية تعارضا مع دستور ذلك البلد ومع القوانين الدولية. ويذكر ان هذا المواطن البحريني متزوج من سيدة كويتية، وانه يعمل في الكويت منذ اكثر من خمسة اعوام.

● ومن جهة اخرى تصاعدت وتيرة القمع في الايام القليلة الماضية، واعتقل عدد من الاطفال لم يتجاوز عمر بعضهم السابعة. وتعرض هؤلاء الاطفال لتعذيب رهيب. وكان العدوان الاكبر من قبل قوات القمع قد حدث في الساعات الاولى من صباح يوم الاثنين الماضي. فقد شنت قوات التعذيب عدوانا كاسحا على منزل الاستاذ عمران حسين عمران المعتقل منذ قرابة اربعة اعوام، وأرعبت زوجته وأطفاله. وملخص القصة ان احد اطفال الاستاذ عمران وهو ولد عمره اربع سنوات كان يلعب مع اختيه التوام البالغتين من العمر سبع سنوات وذلك عصر الاحد الماضي. وكان الاطفال يتقاذفون بالحجارة عندما مرت احدى سيارات الشرطة التي تحاصر منزل الشيخ الجمري القريب. فأصاب حجر صغير السيارة الامر الذي أدى الى ردة فعل عنيفة من جهاز التعذيب الذي اعتبر ان عائلة الاستاذ عمران تخطط لانقلاب ضد الحكومة . فنزلت قوات التعذيب من السيارة وجمعوا بعض الاحجار من الشارع وغادروا لوضع خطة «للقضاء على المتآمرين ضد امن الدولة». وفي الساعات الاولى من الصباح جاءت مفرزة من قوات التعذيب والشرطة وحاصرت المنزل ودمرت البوابة وكسرت بابه الرئيسي. ولدى اقتحام المنزل في اجواء «الحرب» هذه اعتقل الابن الاكبر للاستاذ عمران واسمه حسين، ٢٣، وضرب ضربا مبرحا امام والدته واخوته. وضرب اخوه رضا، ١٩، بالوحشية نفسها. وضربت اخواتهم كلهن بمن فيهن الطفلتان التوأم. كما ضرب الطفل ذو السنوات الاربع. وأخذ الاخوان الكبيران المذكوران الى مركز التعذيب حيث كان ينتظرهما المزيد منه في البديع. وفي اليوم التالي اصدر جهاز التعذيب حكما بسجن جميع افراد العائلة ومن بينهم الوالدة التي تعاني من مشاكل في ظهرها والتي نقلت الى مركز التعذيب في سيارة اسعاف. ولدى انتشار الخبر عم المواطنين شعور بالذهول من «عهد الانفتاح» الذي وعد الامير به، وتساءلوا عن معنى توقيع الجلادين على معاهدة منع التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان رب العائلة معتقل منذ يناير ١٩٩٥ بدون تهمة او محاكمة. وحدث جريمة مماثلة في منطقة اخرى قبل ثلاثة ايام كان ضحيتها طفل في السابعة من العمر.

● وفي باريس قال دبلوماسي غربي انتهت فترة عمله مؤخرا في المنامة انه لم يشاهد خلال عمله الدبلوماسي في عدد من البلدان لفترة طويلة نظاما قمعيا مثل نظام الحكم في البحرين. واعتبر ان اساليب جهاز الامن في البحرين تشبه اساليب اشد الانظمة الاستبدادية في العالم مثل نظام بينوشيه وغيره. وقال انه شعر بارتياح شديد عندما غادر المنامة لانه كان يعاني من اضطراب نفسي وشعور بالذنب بسبب عدم قدرته على مساعدة المظلومين وضحايا التعذيب.

● وعلى صعيد آخر ساد شعور عميق بين المواطنين من خطورة الموقف بعد ان سمحت

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ١٩٩٩

الحكومة لاحد الكتاب بنشر عمود في جريدة «الايام» الرسمية شتم فيها قطاعا كبيرا من شعب البحرين وأطلق عليهم صفات غير لائقة حيث شبههم ب «الصرب» تارة و «الصهاينة» تارة اخرى. ومنعت الحكومة نشر رد كتبه الاستاذ عبد الرحمن النعيمي لتفنيد ادعاءات ذلك الكاتب الذي يمتلىء غيظا ضد شيعة البحرين والذي يكرس اغلب كتاباته لشتمهم ونعتهم بالعمالة ويسعى بذلك للتفريق بين ابناء البحرين المسلمين من سنة وشيعة. ويشعر هؤلاء بظلامة كبيرة حيث تسخر وسائل الاعلام الرسمية للاعتداء المتواصل عليهم بدون ادنى حق، بينما تمنع الكتابات المتوازنة التي تؤكد وحدة الشعب شيعة وسنة، اسلاميين وليبراليين، حول المطالب السياسية المشروعة.

٢٠ سبتمبر

● تزايد القلق في الايام الاخيرة بشأن صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ قرابة الاربع سنوات بدون تهمة او محاكمة. وقالت التقارير الاخيرة انه يعاني من ضعف شديد في النظر وانه لا يستطيع القراءة حتى من مسافة قصيرة. وقد عملت له مؤخرا نظارة طبية خاصة ولكن يخشى ان يزداد وضعه سوءا في غياب العناية الصحية اللازمة. ولم يستبعد مراقبون ان تكون سوء معاملته جزءا من سياسة حكومية للقضاء عليه او اصابته بعاهة معوقة بسبب مواقفه الوطنية المطالبة بالاصلاح. وبرغم المناشدات الدولية العديدة للافراج عنه وعن بقية المعتقلين السياسيين فقد رفض جهاز التعذيب البحريني ذلك وأمعن في اساءة معاملته. ولم يكن الاستاذ عبد الوهاب حسين يعاني من هذه المشكلة قبل اعتقاله، ولذلك فهناك شكوك كثيرة بان تداعي صحة هذا الرمز الوطني جاء وفق خطة تصفوية من قبل جهاز التعذيب. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث للاستاذ عبد الوهاب وبقية المعتقلين السياسيين، وتطالب بالافراج الفوري عنهم بعد ان فشلت الحكومة في توجيه اية تهمة قانونية لهم بعد هذه الفترة الطويلة من الاعتقال التعسفي.

● وفي الوقت نفسه علم ان الشيخ الجمري ما يزال يخضع لضغوط شديدة متواصلة من قبل الحكومة وعملائها للقيام بزيارة لرئيس الوزراء كثمن لرفع الحصار عنه وانهاء الاقامة الجبرية المفروضة عليه. وتتم هذه الضغوط بوسائل عديدة من بينها ملاحقته بسيارات المخابرات باستمرار ومحاصرة منزله وتهديد عائلته بالمزيد من القمع وارسال موفدين من قبل رئيس الوزراء بوسائل تهديدية وترغيبية. وفي الوقت نفسه فقد صدرت اوامر من رئيس الوزراء الى المستشفيات بعدم تقديم العلاج اللازم له خصوصا عدم ابقائه في المستشفى اكثر من بضع ساعات، بينما يتطلب علاجه بقاءه بضعة أيام.

● وفي جامعة البحرين فوجيء الطلاب عندما رجعوا الى الدراسة يوم امس الاول بعدد من الاجراءات القمعية منها فرض ضرائب جديدة عليهم تحت عناوين مختلفة مثل الفحص الطبي الذي فرض على كل طالب، ومنها الاعتداء على القيم الدينية لعدد كبير من الطلاب خصوصا في مبنى مدينة عيسى. وشعر الطلاب بالغضب الشديد عندما ذهبوا للصلاة في مسجد الجامعة ليفاجأوا باجراءات قمعية تتعلق بالامور العبادية للطلاب. وساد شعور بالغضب الشديد خصوصا ان ذلك تزامن مع حملة اعلامية وصف المشاركون فيها قطاعا واسعا من شعب البحرين ب «الصهاينة» و «صرب البلقان».

● ومن جهة اخرى استمرت معاناة البحرينيين العاملين في الكويت لاسباب غير معروفة. فبعد تسليم الشاب عباس درويش سلمان الاسبوع الماضي الى جهاز التعذيب في البحرين قامت حكومة الكويت كذلك بتسليم المواطن البحريني حسين علي حبيب، ٢٤، الى سلطات القمع البحرينية. وبعد التحقيق معه اطلق سراحه. اما عباس درويش فما يزال يخضع للتعذيب الوحشي،، ولم يستطع اهله زيارته في السجن. وتقوم السلطات الكويتية حاليا بالتحقيق مع البحرينيين الموجودين في الكويت بأسلوب شرس ومعاملة غير لائقة. وتأتي هذه المعاملة في اطار صفقة بين الحكومتين تقوم بموجبها الحكومة الكويتية بمضايقة البحرينيين على اراضيها في مقابل وقوف آل خليفة بجانب حكومة الكويت ضد الشعب العراقي.

● وفي اطار عسكرة الوضع في البلاد افتتحت قوة دفاع البحرين كلية عسكرية لتدريب كوادر جديدة تضاف الى قوة الدفاع. ولوحظ ان التسجيل لهذه الكلية مقتصر على ابناء القبائل التي جيء بها مؤخرا الى البلاد، ولا يسمح للبحرينيين بالانخراط في صفوفها. ورأى مراقبون في تلك الخطوة تكريسا للشعور العام بان النظام يتحول تدريجيا الى قوة احتلال تعتمد على الاجانب وترى ابناء البلاد مصدر خطر عليها.

٢٢ سبتمبر

● اكدت مصادر مطلعة ان زيارة وفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التي كان مقررا لها ان تتم الشهر المقبل قد تأجلت عاما كاملا باصرار من حكومة البحرين. وكان غازي القصيبي، وكيل وزارة الاعلام، قد طلب من الامم المتحدة تأجيل الزيارة مدة عامين وذلك بهدف «اعطاء الامير فرصة لتحسين الاوضاع». وبعد اصرار مسؤولي الامم المتحدة على الزيارة وافقت حكومة البحرين على استقبال الوفد في شهر اكتوبر ٢٠٠٠، والقبول باستقبال شخص واحد في الفترة المقبلة لتقييم الوضع واقتراح بعض الخطوات لتحسين اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وقالت المصادر ان الحكومات الاستبدادية المعروفة بانتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان كثيرا ما تلجأ الى تلك الاساليب من اجل كسب الوقت. وعلى ضوء قرار التأجيل هذا فان امام شعب البحرين عاما كاملا من الاعتقال التعسفي والتعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الاعتقال التعسفي يشمل المحكومين الذين صدرت بحقهم احكام جائرة بعد محاكمات لم تتوفر فيها المعايير الدولية للعدالة. وقال مراقبون ان فشل الامير في احداث تغيير سياسي او وقف انتهاكات حقوق الانسان امر يبعث على القلق، وان السبيل الوحيد لفرض التغيير هو الاستمرار في الاحتجاج السلمي وتصعيد المقاومة المدنية.

● ولاحظ المراقبون كذلك ان الحصار المفروض على الشيخ الجمري ما يزال مستمرا ويزداد قسوة بشكل مضطرد. ولا يسمح لاي شخص بدخول منزل الشيخ سوى افراد العائلة، وحتى سائق الشيخ السابق (السيد طالب) ممنوع من دخول المنزل. وما يزال مبعوثو رئيس الوزراء يطلبون من الشيخ زيارة الشيخ خليفة كشرط اساسي لرفع الحصار المفروض عليه، بينما لا يرى الشيخ ضرورة لتلك الزيارة.

● وعلم من جهة اخرى ان المواطن عباس درويش الذي سلمته الكويت الاسبوع الماضي الى جهاز التعذيب البحريني أفرج عنه بعد تحقيق رهيب. ولم يستطع جهاز التعذيب الصاق اية تهمة به، واضطر الى الافراج عنه في الوقت الذي تكشفت فيه الشكوك حول دوافع الحكومة الكويتية للقيام بهذه الخطوة غير الحكيمة التي تعتبر انتهاكا للدستور الكويتي والمواثيق الدولية خصوصا الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد استقبل هذا الشاب بمأتم منطقة أبوصيبع من قبل المواطنين الذين عبروا عن تضامنهم الكامل معه. وعبرت مصادر المعارضة البحرينية عن انزعاجها من السياسة الكويتية تجاه الشعب البحريني واعتبرتها الاسوأ بين دول الخليج كلها. وهناك الآن عدد من البحرينيين السياسيين في السجون الكويتية بتهم واهية اهمها امتلاكهم منشورات وزعتها المعارضة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني.

● وفيما تستمر التقارير حول ممارسة التعذيب على نطاق واسع في الزنزانات الخليفية عرف من بين المعذبين بسجن جو السيء الصيت كل من: الرائد عبد الله الكبيسي والملازم عيسى الرميحي ونائب العريف الاردني ابراهيم. واكد عدد من السجناء ان هؤلاء يمارسون أبشع وسائل التعذيب والاهانات بحق المعتقلين ويعاملونهم بوحشية. كما يستغلون اتفه الاسباب للاعتداء على الضحايا، وكثيرا ما يشتمون معتقداتهم الدينية.

● وذكرت مصادر مطلعة ان معهد البحرين للتدريب يعاني من عجز كبير في ميزانيته الامر الذي دفع ادارته الى التفكير بتقليص انشطته. ونسبت هذه المصادر الى ادارة المعهد خشيتها من الاضطرار لغلق المعهد اذا لم تتوفر الميزانية الكافية لتسيير اموره. هذا في الوقت الذي تنفق فيه حكومة البحرين اموالا طائلة تقدر بملايين الدولارات على مشاريع عديدة لتلميع صورتها في الخارج وتوظيف عملاء اجانب لها في عدد من البلدان لتحقيق هذا الهدف.

قبس من روح الانتفاضة

ان اسلوب محاربة الحركات المخلصة من قبل الانظمة الاستبدادية بالاساليب الرخيصة ليس جديدا، فمعروف ان هذه الانظمة تمارس ابشع الوسائل للقضاء على الحركات المعارضة. فبالاضافة الى الاعتقال والتعذيب والابعاد والتنكيل والعقاب الجماعي، كثيرا ما يلجا النظام لاسلوب الدعاية المضادة وبذلك بتقمص اسماء وهمية في محاولة ضرب المعارضة من الداخل. ويسقط احيانا بعض البسطاء ضحايا لتلك السياسات والاساليب، ولكن الواعين من ضحايا ذلك النظام القمعي لا يمكن استغفالهم او تضليلهم. فهؤلاء قد اكتووا بنار الظلم والتهبت ظهور ابنائهم بسياط الجلادين وافتقدوا الامن في بيوتهم بممارسات اجهزة الامن المتسلطة على الرقاب، فاصبحوا واعين بالاساليب الملتفة للنظام واجهزته، وبالتالي فانهم يرفضون ان تغسل ادمغتهم بوسائل دعايته.

ان شعبنا في البحرين اليوم يمر بمثل ذلك ويستلم البيانات التي تصدرها المعارضة الحقيقية الصادقة والكتابات التي يصدرها النظام وعملاؤه، ويميز ما بين الغث والسمين. فالبيانات الصادقة تتحدث بلغة المظلومين وتدافع عن قضاياهم ولا تهدف لتحقيق انتصارات شخصية لاحد، ولا تنحرف عن مسارها شعرة واحدة ولا تهبط للحضيض بخوضها في المثالب الشخصية، بينما البيانات التي تصدرها اجهزة القمع الحكومية تتميز باساليبها الهابطة والتشويش على الحقائق وسرعان ما يكتشفها المواطنون ويرمون بها جانبا متجاهلين ما بها من سفسطات. فهؤلاء يعرفون ان القضية اليوم انما هي بين دعاة الاصلاح المطالبين بحقوق الشعب وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني والغاء قوانين الطوارىء ومنها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، بينما اعلام جهاز القمع يتحدث بلغة اخرى ويحاول العزف على مشاعر المواطنين، ولكن هيهات له النجاح.

المخلصون من ابناء هذه الامة يدركون ان معركتهم مع النظام الشرس طويلة ومتعبة، ولكنها ضرورية لوضع نهاية للتجاوزات والجرائم التي ترتكب يوميا ضد الشرفاء من ابناء اوال. ويعرفون ايضا ان الحمل ثقيل ولا يقوم به الا المناضلون الواعون المخلصون لقضية شعبهم، الذين لا يبحثون عن موقع اجتماعي او سياسي، ويفضلون دائما العمل في الخفاء. فقد علمهم الاسلام ان يستعينوا بالصمت والكتمان ونكران الذات وجعل العمل خالصا لوجه الله تعالى. ورأوا في الانشطة التي لم تتوقف طوال السنوات الخمس الماضية مصاديق لكل ذلك، فاصبحوا يميزون بين دعاية الحكومة وبين كلام القلب الذي تحتوي عليه بيانات المناضلين. فالاول مكتوب من قبل مأجورين لا يؤمنون بما يسطرون، بينما الثاني يعبر عن مشاعر حقيقية وتفاعل صادق مع القضية.

لقد أصبح هناك اليوم من الوعي الشعبي ما يكفي لتحصين الانتفاضة من اعتداءات السلطة وحربها الامنية والنفسية، وهذا هو رأس المال الحقيقي الذي سوف يؤدي بعون الله الى انتصار الحق على الباطل والى صمود الضحية وهزيمة الجلاد. دعوتنا لأبناء شعبنا ان يبقوا صامدين على الطريق وان لا تفل عزائمهم مؤامرات الحكومة واساليبها الملتوية، وان يكون ايمانهم بربهم وقضيتهم محركا ودافعا للعطاء الدائم وعدم الالتفات للضوضاء التي تثيرها

يوميات البحرين في شهر سبتمبر ١٩٩٩

المفاجيء الذي اتخذه رئيس الوزراء وذلك باقالة السيد حسن ابوحسين، وكيل وزارة الاعلام، في وقت سابق من هذا الشهر. وجاءت الاقالة مفاجئة الامر الذي دفع الى الخشية من كون ذلك جزءا من سياسة جديدة لتكريس السياسات الطائفية في البلاد وذلك بهدف تعميق التمزق الاجتماعي وتشتيت الصف الوطني. ولكن المعارضة اكدت تلاحم صفوفها واصرارها على المضي في المشروع المطلبي بدون تراجع او تلكؤ.

٢٣ سبتمبر

● تداعت يوم امس الاول صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل بدون تهمة او محاكمة منذ قرابة الاربع سنوات نتيجة المعاملة الوحشية التي يتلقاها في السجون الخليفية. وذكرت التقارير انه نقل الى المستشفى العسكري بعد ان كاد يفارق الحياة وتلقى علاجا سطحيا وأعيد الى زنزانته بعد ست ساعات. ويعاني الاستاذ عبد الوهاب من مشاكل صحية عديدة منها ضغط الدم وضعف النظر وضعف عام في انحاء جسده. ويتعرض الاستاذ عبد الوهاب حسين لضغوط رهيبة من قبل جهاز التعذيب لاجباره على التنازل عن المطالب الشعبية العادلة وتوقيع افادات مزورة أعدها جهاز التعذيب. وتناشد المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ حياة الاستاذ عبد الوهاب حسين ومنع جهاز التعذيب من الاستمرار في اساءة معاملته. كما ناشدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر القيام بزيارة عاجلة للاستاذ عبد الوهاب وبقية الرموز القيادية المعتقلين معه. وحملت المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث لهذا الرمز الوطني الشامخ. ويساور المنظمات الحقوقية الدولية قلق كبير ازاء تقارير خاصة استلمتها مؤخرا بان الحكومة تمارس سياسة القتل البطيء للشخصيات القيادية المعتقلة بعد ان فشلت في الحصول منهم على اي تنازل.

● وفي تطور آخر وضعت آلات تصوير (كاميرات) عند منزل الشيخ الجمري لمراقبة كافة التحركات التي تحدث فيه على مدى الاربع والعشرين ساعة. وترابط سيارة شرطة بصورة دائمة عند المنزل بالاضافة الى سيارات المخابرات، وتدار عملية المراقبة من مركز التعذيب بالبديع. ويشعر رئيس الوزراء بحقد شخصي تجاه الشيخ الجمري بسبب رفض الاخير زيارته في مكتبه. وقد تم إطلاع المنظمات الحقوقية الدولية المعنية على هذه الممارسات ومعاناة الشيخ الجمري بسببها.

● وعلى صعيد آخر أصدر جهاز المخابرات البحريني بيانا مذيلا باسم «حركة احرار البحرين الإسلامية» بتاريخ ١٧ سبتمبر، وعنوانه: «الحركة الشعبية تدخل عامها السادس». وجاء في البيان كلام عام حول الوضع وتحريض للمواطنين على تكسير مصابيح الانارة في الشوارع وايقاف الكهرباء وغيرها. وتود الإشارة الى ان حركة التأكيد على انها لم تصدر هذا البيان وانه مختلق جملة وتفصيلا. وتعتقد كذلك بان مصدره وزارة الداخلية التي تسعى بكل الوسائل الخبيثة لتشويه صورة المعارضة. وقد فشلت كل محاولاتها في هذا الجانب، حيث ما تزال المعارضة تحظى باحترام العالم، بينما توجه اصابع الاتهام الى الحكومة وخصوصا جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون ورئيس الوزراء بارتكاب الفظاعات بحق المعتقلين وممارسة التعذيب على نطاق واسع. والحركة تعرف ان الانتفاضة لم تدخل عامها السادس بعد كما يزعم البيان المختلق، ويبدو ان مؤلفي وزارة الداخلية ما يزالون يجهلون الحقائق ولا يستطيعون اداء مهماتهم باتقان. وسبق ان اصدرت وزارة الداخلية وعملاؤها بيانات تهدف لإلهاء المعارضة عن مسؤولياتها النضالية ولكن اهدافها لم تتحقق لان المعارضة لن تسمح لنفسها يوما بالانشغال عن اهدافها الوطنية السامية، ولن تنجر للمهاترات الجانبية من اي طرف كان، وسوف تبقى، بعون الله، وفية لربها ودينها وشعبها ووطنها ودماء شهدائها ومعاناة سجنائها.

● وأصدر طلاب جامعة البحرين في ٢٢ سبتمبر بيانا مهما حول سياسة الحكومة باستقدام الاجانب لشغر الوظائف التي تتوفر لها كفاءات محلية بشكل واسع. واشار البيان الى اعلانات الحكومة في صحف مصرية في الفترة الماضية عن وجود وظائف شاغرة في جهاز التدريس في الوقت الذي يتم تجاهل الخريجين البحرينيين ذوي الكفاءات العالية والمعرفة الطبيعية بالبلد. واشار البيان الى «الراقصة المصرية التي لا تحمل اي مؤهل» وكيف انها اصبحت «مدرسة تربية رياضية»، ويتهم البيان وزارة التربية التي يديرها العسكري عبد العزيز الفاضل بتغافل بعض التوجيهات الرسمية حول توظيف المواطنين.

٢٤ سبتمبر

● نشرت صحيفة «القدس العربي» اليومية التي تصدر في لندن في عددها هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني في البحرين الذي حله الامير في ١٩٧٥. يناقش المقال موضوع لجان شكاوى المواطنين التي أعلنت حكومة البحرين عن تشكيلها. واعتبر الكاتب ان المهمة الاساسية لهذه اللجان في الانظمة الديمقراطية «مد اشراف السلطة التشريعية على اداء اجهزة السلطة التنفيذية لمنع اي خرق للعمل الديمقراطي او التواني والتلاعب بحقوق الموطنين». وفي نظر الكاتب فان «مهمات ومسؤوليات اللجان لا تقتصر على شكاوى المواطنين فحسب بل تتعداها للعمل على ترسيخ المفهوم الديمقراطي بكل معانية ومتطلباته في وجدان الشعوب». وتطرق الاستاذ صباح الى المادتين ٧٤ و ٧٥ من دستور البحرين اللتين تنصان على تشكيل لجان التحقيق ولجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس. وحيث «ان لجنة العراض والشكاوى تتعلق بمراقبة اعمال السلطة التنفيذية والتحقيق في اي تجاوزات» فقد اعتبر الكاتب «انه من التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى عدم تنازل اي منها لغيرها عن كل او بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور. واضاف قائلا: «منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ بدأت (السلطة التنفيذية) تشرع لنفسها مما يجعل منها الحكم والخصم في آن واحد». وقال انه احصى ٢٣ مادة دستورية مجمدة منذ ذلك الوقت. وتمنى ان يعمل الامير على تنفيذ وعوده التي اطلقها في بداية عهده والتي لم يتحقق شيء منها حتى الآن.

● وعلم من جهة اخرى ان مجموعة كبيرة من عائلة «آل بوعينين» رحلت من البحرين الى ابوظبي. وتقول المصادر ان ذلك يعود الى انهم رفعوا شكوى خاصة الى الامير حول المضايقات التي يواجهونها من قبل الاردنيين والسوريين الذين تم توطينهم بمنطقتي جو وعسكر اللتين يعيشون فيهما. وتتعمق الازمة الناجمة عن استقدام هؤلاء المرتزقة يوما بعد آخر خصوصا ان هناك رفضا شعبيا شاملا لمحاولات الحكومة تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد. وعلم ايضا ان الطلاب البحرينيين في مدارس الرفاع وجو وعسكر متضايقون جدا من وجود الاجانب الذين يختلفون في عاداتهم وتقاليدهم عن ابناء البحرين. وتحدث مشادات قوية بشكل يومي بين الطلاب البحرينيين والطلاب الاردنيين والسوريين، وأغلب هؤلاء هم ابناء الشرطة وموظفي الحرس الوطني.

● وعلى صعيد آخر تتصاعد مشاعر المواطنين ازاء القضيتين المهمتين في الوقت الحاضر وهما استمرار محاصرة منزل الشيخ الجمري وتداعي صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ قرابة اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ومنذ فشل احد مبعوثي رئيس الوزراء الاسبوع الماضي في اقناع الشيخ الجمري بزيارته (رئيس الوزراء) في مكتبه تكثف الحصار بشكل متواصل. وبلغ الوضع حدا لا يطاق، كل ذلك من اجل كسر عزيمة الشيخ وموقفه. وعلق حقوقيون دوليون على ذلك بقولهم ان هذه الممارسة من ابشع صور استغلال السلطة من اجل المصالح الشخصية. وبلغ الامر مستوى لم يبلغه من قبل، حيث اصبح ممنوعا على اي مواطن حضور الصلاة التي يؤمها الشيخ في المسجد المجاور. وبالاضافة الى قوات الشغب التي تتواجد في المنطقة بصورة مستمرة هناك احد عشر حاجزا محيطا بالمنطقة وفي كل منها ستة اشخاص بشكل متواصل. اما تداعي صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين فقد أصبحت تثير قلق المواطنين وتعمق مشاعر الغضب من هذا الاستخفاف بأرواح البشر والانتهاك البشع لحقوقهم. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ هذا المواطن من براثن الجلادين.

٢٧ سبتمبر

● حذرت المعارضة البحرينية اليوم جهاز التعذيب البحريني من مخاطر الاستمرار في قمع شعب البحرين وانعكاسات ذلك على الموقف الشعبي العام تجاه السلطة. جاء ذلك التحذير بعد تواتر الانباء بتصاعد اعمال القمع والتعذيب على نطاق واسع. وما يضفي على هذه الاعمال خطورة اكبر انها تأتي بعد توقيع الحكومة على معاهدات واتفاقات دولية بالتوقف الفوري عن تلك الممارسات واحترام المواثيق الدولية والمعاهدات حول ذلك. وبرغم تعدد الوقائع التي حدثت مؤخرا فهناك ثلاث جرائم خطيرة ارتكبها جهاز التعذيب مؤخرا وتوضح المنحى العام لجهاز التعذيب.

● الجريمة الاولى حدثت في منتصف هذا الشهر. فبينما كان الطفل السيد حسين السيد عبد النبي، ١٦ عاما، يمشي في الشارع العام بمنطقة ابوصيبع التي يعيش فيها اذا بمفرزة من قوات التعذيب تنقض عليه بوحشية متناهية وتأخذه الى حائط مجاور كتبت عليه بعض الشعارات باللغتين بالعربية والانجليزية وتطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهناك انهال عليه المعتدون بالضرب والتعذيب بتهمة كتابة تلك الشعارات. وبرغم انكاره ذلك فقد اخذ هذا الشاب الى مركز التعذيب بالبديع حيث تعرض لمزيد من التعذيب. وتبين لاحقا ان هذا الشاب لا يستطيع القراءة او الكتابة وبالتالي فلا يمكن ان يكون هو الذي كتب الشعارات. وبعد تعذيب متواصل على مدى ثلاثة ايام افرج عنه في ١٨ سبتمبر وكان في حالة صحية سيئة نتيجة التعذيب الذي تعرض له.

● اما الجريمة الاخرى فتمثلت باعتقال المواطنة رملة محمد حسن جواد، ٢٢ عاما في منتصف الشهر ايضا وتعذيبها ببشاعة. ولم يعرف شيء عن تفصيلات التحقيق الذي دار خلال الاعتقال الذي استمر نهارا كاملا، ولكن يعتقد ان هذه المواطنة تعرضت لتعذيب واهانات وطلب منها التوقيع على افادات مزورة تحت التعذيب. و لكنها رفضت ذلك. وكانت هذه المواطنة قد تعرضت للاعتقال والضرب للمرة الاولى عندما حاولت ومعها نساء اخريات قبل ثلاثة شهور الذهاب الى الرفاع لمقابلة الامير ومطالبته باطلاق أزواجهن المعتقلين بدون حق. ومنعت النساء من زيارة الامير واعتبرت محاولتهن تلك «تهديدا لامن الدولة»، وضربت النساء ضربا مبرحا. وهذه المواطنة مخطوبة لاحد المعتقلين جورا وهو السيد حسين الماحوزي. وجاءت جريمة اعتقالها وتعذيبها الاخير في اطار سياسات التعذيب والارهاب الحكومية ضد المواطنين. ورفضت رملة التحدث حول تفصيلات ما جرى لها خلال جلسة التعذيب. ويعتقد انها قد تتعرض للمزيد من القمع في الفترة المقبلة. وتجدر الاشارة الى ان عددا من نساء البحرين تعرضن في الشهور الاخيرة لاعتداءات عناصر جهاز التعذيب وهددن بالاعتداء على الشرف. وقالت مواطنة اخرى تعرضت لتجربة مماثلة قبل بضعة شهور ان من بين الذين عذبوها وهددوها بالاعتداء على شرفها عددا من المعذبين البريطانيين وعادل فليفل وعدنان الضاعن ومحمد هزيم.

● اما الجريمة الثالثة فهي تطويق منزل الشيخ الجمري بصورة تامة حيث اصبح ممنوعا على اي احد زيارة الشيخ حتى اقربائه وازواج بناته. ومنذ بداية هذا الشهر ازداد الحصار بشكل كبير بعد ان كرر الشيخ رفضه زيارة رئيس الوزراء في مكتبه. وفي البداية كان يسمح لمن يحصل على رخصة خاصة لزيارة الشيخ بدخول المنزل، أما الآن فان كل من يتقدم بطلب مثل هذه الاجازة يتعرض للشتم والتهديد بالاعتقال ويرفض طلبه فورا.

● وناشدت المعارضة جمعيات حقوق الانسان العالمية بالتدخل الفوري لشجب تلك الممارسات

مشاعر نهاية القرن

الرجال الكبار هم الذين يحملون الهموم الكبيرة وينتقلون بأممهم الى عالم العطاء والتقدم ويمارسون بناء الانسان قبل أي شيء آخر. وقادة الدول المتحضرة يسهرون من اجل راحة شعوبهم ويتحملون اعباء التغيير غير عابئين بالمتاعب والنصب، فذلك هو قدرهم. الانسان في قاموسهم يعني كل شيء، من اجله يعملون وباسمه يحكمون ومن موقفه يستمدون شرعية وجودهم. انهم يفرحون بفرحه ويشقون بشقائه، فلا يمكن لحاكم في بلد متحضر ان يستقر ويأمن اذا عاش ابناء قومه في خوف من اي مصدر كان. تلاحم بين القيادة والقاعدة، يرحل القائد فيحزن مواطنوه، ويمرض فيصلون من اجل شفائه. مساجلة مستمرة بين مصالح الطرفين، فالكل يعيش في أمن وحب وتكامل. الحاكم ليس نبيا مرسلا من الله، فهو يخطيء ويصيب، والمواطن ليس بهيمة تبحث عن علفها الذي تعيش من اجله . الطرفان في تكامل وتواصل، يتقاسمان ثمرة تعاونهما، فكل منهما يؤدي دوره من موقعه. لكن هناك في هذا العالم من الحكام من ليس كذلك. فهو يفرح بشقاء مناوئيه حتى لو كانوا من لحمته، ويرتاح عندما يتعسون ويرى خيرهم وبالا عليه. أعرفت كيف لا يتأسف أحد على فراق هؤلاء؟ أتدري لماذا تزداد البشرية شقاء عندما يمسكون بزمام الامور؟ انهم مصدر ازعاج لاصدقائهم واعدائهم على حد السواء، وعنوان بلاء للبشرية كلها لانهم يعيثون الفساد ويمارسون الظلم على أوسع نطاق، ولا يؤمنون بشرعة انسانية او سماوية تحمي حقوق الآخرين. الحياة عندهم غابة كبيرة، وهم فيها ذئاب، فان لم يستأسدوا أكلتهم الوحوش. صراع دائم مع الآخرين وسباق مع الشر، فتعسا لهم ولما يمثلون.

ما أحلى الحياة عندما يسودها الوئام والحب والتلاحم والتكامل، وما أتعس العيش في ظل أنظمة الاستبداد والقمع والظلم والتخلف. شعب يناضل حبا للخير ورفضا للظلم ودفاعا عن الحق، وحاكم متكبر يرى نفسه في حرب مستمرة مع من يحكمهم، فلا لغة لديه سوى لغة القوة والقمع والدماء. ومواطن مستضعف يرى ثروات بلاده مسخرة لخدمة الحاكم وعصابته ومن يسير في ركابه. ينظر من حوله فلا يرى سوى الانتهازيين، بينما تكتظ السجون بالاحرار والشرفاء. يستضرخ ذوي الضمائر فاذا بهم موتى من خشية السلطان، ويستنجد بالبشر فاذا بصوته يرتد اليه من بعيد، تسمعه البهائم والطيور ويتردد بين الاطلال التي هجرها ساكنوها الى السجون والمعتقلات. انه يعلم ان العاقبة للمتقين وان المنتفعين كثيرون في كل زمان ومكان ولكنهم ليسوا من صانعي الامجاد وليسوا من اصحاب الهمم العالية او المباديء السامية. قد ينتصر الجلاد على الضحية فترة ولكن الضحية ما تلبث ان تقتص منه بسلاح الحق وفقا لسنن الله في الخلائق. وقد يطول بقاؤه ولكن الله انما يملي له ليزداد آثاما الى آثامه وتلاحقه لعنات المظلومين، فيوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم، وان الله يمهل ولا يهمل، والحق لا يضيع اذا كان له طالب.

انتفض الشعب يوما فتمايلت عروش الجبابرة، وقال المظلومون كلمتهم فصمت الجلادون عن الكلام، ومضت الايام تترى فاذا بقارون يتصدر القافلة يشتري بأمواله الضمائر والاقلام والمواقف. لكن اموال قارون لا تدوم، وهو زائل لا محالة. وعندما انتقل الى قبره لم يحمل معه شيئا من تلك الاموال، وكل ما حمل معه قطعة بيضاء لفت جسده الذي اكلته الديدان. لا يخلد غير العمل الصالح، ولا يبقى غير الحق والصدق. في اللحد الضيق تتواصل اصوات الضحايا لتقض مضجع الظالم وتعكر عليه هدوءه. من الذي يقول بخلود الظالمين؟ وأي حياة يعيشها من سلب حياة الاطفال والنساء والشيوخ؟ لماذا ترفض العين الرمدة ان تذرف دمعة على طاغية؟ وكيف تجف مآقي النساء والاطفال عندما يهوي الصنم الكبير مهشما؟ القمع قد يؤخر الحسم لصالح المظلومين، ولكنه لا يحمي الطاغية ونظامه الذي هو كبيت العنكبوت او أشد ضعفا. والنصر قد يتأخر ولكن الله وعد المؤمنين به والله لا يخلف الميعاد. في بلد لا يحترم الانسان فيه يصعب على المرء ان ينسى او يتناسى مآسي الابرياء وأنات المظلومين. وتحت حكم نظام استبدادي متخلف يصعب على الانسان ان يعي معاني الانسانية والاخلاق. أوال هذه الارض المعذبة تستصرخ ذوي الضمائر الحية والقلوب التي تنبض بالعطاء والحياة، فمن يغيثها، وتستنجد بالاحرار في كل مكان فمن يغيثها؟

نتجاوز العتبة الاخيرة نحو الالفية الثالثة وننظر وراءنا فلا نرى سوى تاريخ حالك سطره القتلة والسفاحون في بلادنا. ونتأمل ما حولنا فليس هناك سوى شهيد وسجين وطريد، ونحاول الكلام فاذا بالافواه مكممة والقيود تثقل الاحرار، أذلك دربنا الى الصعود ومفاتيحنا الى المجد؟ نخطو خطوات الى الامام وصدورنا الواسعة تتطلع الى غد مشرق في ظل حكم عادل، أذلك ضرب من الاحلام؟ لا نملك سوى ان نكون شهداء على قومنا، وعلى صراع الظالمين والمظلومين، وسوف ندلي بشهادتنا امام الله والتاريخ والانسانية، فعلى الباغي تدور الدوائر، وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ولا عدوان الا على الظالمين.

شجرة أصلها ثابت

آهة بثها فؤاد السجين ... لهي مجد على جبين السنين
من عناء النضال فيها كثير ... ومن الصبر، من ثبات اليقين
شمم الموقف النبيل وعز ... لا تضاهيه شامخات الحصون
نفثة الحر بين تلك الحنايا ... صرخة ضد ظالم رعنين
بين جدران سجنه عاش حرا ... رابط الجأش مثل ليث العرين
يتحدى عذابهم كل يوم ... باسم الثغر رغم كل الشجون
ضربة، ركلة، سباب، جراح ... مبضع، قاتل، وصوت المنون
لا يبالي الأذى ويأبى خنوعا ... ويناجي العلى برمش الجفون
روحه فوق كفه لا يبالي ... ان دهاه الحمام في كل حين
يعشق الموت والشهادة حرا ... ليلاقي العلى قرير العيون

نفحة أنت من ديار أوال ... في زمان مغرر مفتون
عبق طيب وحر أبي ... مثقل قلبه بسر دفين
فيه من سابق العهود تراث ... من علوم الهدى وفكر رصين
من علي ومیثم وحسين ... يرتوي شعبنا بعلم ودين
وكذا هاشم يؤسس للتلف ... سير نهجا برائعات المتون
يوسف يزرع الحدائق فقها ... فتميس الطيور فوق الغضون
أمة تصنع العظام سيبقى ... ذكرها خالدا بجيل البنين
ونظام أبى التطور فان ... رغم ارهابه وكل السجون
يا سليل الأباة، فجرك آت ... بعد عهد بظلمهم مشحون
صوتك الهادر الجميل نشيد ... ومحياك نوره في الجبين
أنت في الشامخين طود عتيد ... رغم كيد العدى وهم في الطين

خيبة الأمل بالاصلاح مؤشر سلبي - التتمة من ص ١

ولكن ذلك لم يحدث. وحتى الآن لم يسجل للعهد الجديد سوى اطلاق سراح بعض الموقوفين ظلما والمحكومين الذين أنهوا فترة حكمهم، بينما بقيت اجراءات القمع والاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد متواصلة وفي تصاعد احيانا. وما يزال الاجانب يشكلون مشكلة حقيقية في البلاد ويعتبرهم المواطنون جلاوزة للنظام ولا يملكون للبلاد حبا او اخلاصا، فهم مرتزقة لا يمكن ان ينهضوا بمهمة التنمية والبناء. ويشعر المراقبون بدهشة شديدة وخيبة امل بعد ان لاحظوا عدم قدرة الامير على اتخاذ اي قرار قوي، وعدم استعداده للحكم وفق اطروحة تميزه عن والده، وضعفه عن انتهاز فرصة ذهبية لن تتكرر لاعادة اجواء الثقة مع ابناء البحرين. واستغرب ابناء البحرين من عدم صدور قرار اميري بغلق ملف الازمة واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وبدلا من ذلك لاحظ ابناء البحرين ان البلاد ما تزال بيد رئيس الوزراء بشكل مطلق، وان الامير خسر كل اوراقه واصبح ورقة هشة بيد رئيس الوزراء.

ان المعارضة البحرينية لم تكن يوما متطرفة او غير عقلانية، بل تمسكت بثوابت قادرة على الاستمرار في خطها النضالي حتى تتحقق مطالب الشعب، خصوصا ان المواطنين العاديين الذين بدأوا يفقدون الثقة في ما يسمى «العهد الجديد» اصبحوا اليوم اكثر استعدادا لحمل لواء النضال والسير به بوجه الطغاة والمستبدين. فالمشكلة لا يمكن حلها عبر سياسات رئيس الوزراء التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بل ان الحوار الوطني هو الخطوة الاولى لحلها. واذا كان الامير مصرا على رفض الحوار مع ابناء البحرين وراضيا بمقعد خلفي في سفينة العمل الوطني فقد تحقق له ذلك، وخسر بذلك المعركة مع عمه رئيس الوزراء. ان البحرين لا تريد ان تعيش الى الابد في ظل حكم رئيس الوزراء، وكان المطلوب من الامير ان يبادر لاعادة العلاقة مع المعارضة. وكان حريا به ان يعلن منذ اليوم الاول لاستلامه السلطة عزمه على غلق ملف الازمة وفتح الملفات الاخرى بهدف حلها، وكان حريا به ان يبحث عن القواسم المشتركة مع المعارضة لطرح مشروع اصلاحي اكثر واقعية. اننا ما زلنا نامل ان يتحرك الوضع على هذا الاساس وذلك لمنع حالة التصادم بين الشعب والحكومة، وان الشعوب عادة اقوى من الانظمة مهما تفرعنت تلك الانظمة، فهي التي تبقى بينما ترحل الانظمة. ان شعبنا صامد في مواقفه وعلى الامير ان يعي ذلك جيدا ويعرف ان الوقت محدود جدا ولذلك يقتضي الامر منه ان يفتح صفحات جديدة مع ابناء البحرين، ويمسك شخصيا ملف الازمة ويتخذ بشانها القرارات المناسبة التي تضمن